

حديث صلاة التسبيح

الدرة اليتيمة في تخريج أحاديث التحفة الكريمة (20)

محمد زياد التكلة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

حديث صلاة التسبيح موضوع

في سنن أبي داود (الجزء الثاني، صفحة 29-30 باب صلاة التسبيح) وابن ماجه (الجزء 1 صفحة 419): حدثنا([[1]](#footnote-1)) عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري، ثنا موسى بن عبد العزيز، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله قال للعباس بن عبد المطلب:

"يا عباس، يا عماه ألا أعطيك؟ ألا أمنحك؟ ألا أحبوك؟ ألا أفعل بك؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك، أوله وآخره، قديمة وحديثه، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته، عشر خصال: أن تصلي أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة، ثم تركع فتقولها وأنت راكع عشراً، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً، ثم تهوي ساجداً، فتقولها وأنت ساجد عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً، ثم تسجد فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة". اهـ.

هذا الحديث ذكر ابن الجوزي رحمه الله أنه موضوع على النبي انتهى.

وضعفه الترمذي، والعقيلي، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ما نصه: (( والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً فلا يحتمل فيه هذا التفرد، وقد ضعفها ابن تيمية، والمزّي، وتوقف الذهبي، حكاه ابن عبد الهادي عنهم في أحكامه، وقد اختلف كلام الشيخ محيي الدين، فوهاها في شرح المهذب، فقال: حديثها ضعيف، وفي استحبابها عندي نظر، لأن فيها تغييراً لهيئة الصلاة المعروفة، فينبغي أن لا تفعل، وليس حديثها بثابت)) انتهى([[2]](#footnote-2)).

قلت: **والحق أنه موضوع** كما قال ابن الجوزي رحمه الله، لضعف أسانيده، ونكارة متنه، ومخالفته للأحاديث الصحيحة المتواترة في صفة الصلاة، والله ولي التوفيق. [[3]](#footnote-3)

1. (1) هذا سند أبي داود وابن ماجه معاً، وسياق المتن هنا للأول. [↑](#footnote-ref-1)
2. (1) في الأصل هنا عبارة: (حرر في 28/3/1405) ثم شطبت. [↑](#footnote-ref-2)
3. روي حديث صلاة التسبيح من طرق كثيرة وألفاظ متعددة، هذا بيانها:

   **1- حديث عبدالله بن العباس:**

   وله عنه أربعة طرق:

   **الطريق الأولى:** روى البخاري في جزء القراءة (158) والحاكم (1/318) والحسن بن علي المعمري في عمل اليوم والليلة (كما في أمالي الأذكار لابن حجر 36 و37 صلاة التسبيح) من طريق بشر بن الحكم،

   ورواه أبوداود (1297) وابن ماجه (1387) وابن أبي الدنيا (كما في أخبار الصلاة لعبدالغني المقدسي 78 ونص السيوطي في التصحيح رقم1 أنه في الدعاء) وابن خزيمة (1216) والطبراني في الكبير (11/194 رقم 11622) والدارقطني في جزئه في صلاة التسبيح (2) والحسن بن علي المعمري في عمل اليوم والليلة، وابن شاهين في الترغيب (كما في أمالي الأذكار 36 و37) وأبوطاهر المخلص في سبعة مجالس (30) وأبوطالب المكي في قوت القلوب (1/93 مع اختصار لإسناده) والحاكم (1/318) والخليلي في الإرشاد (1/325 المنتخب منه) والبيهقي في السنن الكبرى (3/51) وفي الدعوات الكبير (393) والخطيب في جزء صلاة التسبيح (8) وأبو محمد السراج في فوائده (5/134/ب) وابن الجوزي في الموضوعات (2/143) وفي منهاج القاصدين (1/153) وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (77 و78) والضياء في المختارة (11/326-329) وفي المنتقى من مسموعاته بمرو (50/ب، و90/أ) وابن البخاري في مشيخته (1/455-458) والمزي في تهذيب الكمال (29/103) وابن ناصر الدين في الترجيح (37) وابن حجر في أمالي الأذكار (34 صلاة التسبيح) وابن طولون في الترشيح (1) كلهم من طريق عبدالرحمن بن بشر بن الحكم،

   ورواه ابن أبي الدنيا (كما في جزء الخطيب وشرح الإحياء 3/473) والحاكم (1/318) والخطيب في جزئه (8) والمعمري في عمل اليوم والليلة (كما في أمالي ابن حجر 37) وابن شاهين في الترغيب (105) وأبو محمد السراج في فوائده وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (78) وابن طولون في الترشيح (1) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل،

   رواه ثلاثتهم (بشر بن الحكم، وابنه عبدالرحمن، وإسحاق) عن أبي شعيب موسى بن عبدالعزيز القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس.. الحديث بطوله.

   وعزاه الحاكم للنسائي عن عبدالرحمن بن عبدالحكم، ولم أجده في السنن الصغرى ولا الكبرى، فلعله في تصانيفه الأخرى، فلم يذكره المزي في التحفة، ونص ابن الملقن في البدر المنير (4/239) وفي مختصر استدراك الذهبي على الحاكم (1/264 رقم 74) أنه لم يره عند النسائي، وكذلك قال ابن حجر في الأمالي (36).

   وتفرد به موسى موصولا، كما قال الخطيب.

   وهذه أشهر وأحسن طرق الحديث كما نص غير واحد من الحفاظ:

   فروى الخليلي في الإرشاد (1/325-327 منتخبه) عن أبي حامد بن الشرقي أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج -وكتب معي هذا عن عبدالرحمن- يقول: لا يُروى في هذا الحديث إسنادٌ أحسن من هذا.

   ورواه البيهقي وأبوعثمان الصابوني عن أبي حامد به. قاله ابن حجر (كما نقله ابن علان في الفتوحات الربانية 4/318).

   ونقل ابن حجر في أمالي الأذكار (37) أن ابن شاهين قال في كتاب الترغيب: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعت أبي يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث ابن عباس هذا.

   هكذا جاء النقل عن أبي داود، ولكن قال ابن شاهين في الثقات (1362 السامرائي، ص172 المباركفوري، 1302 قلعجي): سمعت عبدالله بن سليمان بن الأشعث [هو ابن أبي داود] يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث العباس.

   قلت: يعني هذا الحديث.

   ونص المنذري في مختصر السنن (2/89) وفي موافقاته (كما في البدر المنير 4/236) وابن ناصر الدين في الترجيح (37) وابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (48) وابن طولون في الترشيح (28) أنها أمثل طرقه.

   وقال العلائي (النقد الصحيح 3)، وابن الملقن (البدر المنير 4/236): إسناده جيد.

   قلت: **وموسى بن عبدالعزيز القِنْباري** –المتفرد به- مختَلَفٌ فيه، فقال عنه ابن معين: لا أرى به بأسا. وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وكذا ذكره ابن شاهين في الثقات.

   وفي المقابل فقد قال عنه علي بن المديني: منكر الحديث ضعيفه. وقال السليماني: منكر الحديث. وقال العقيلي والبيهقي وابن الجوزي: مجهول. وقال الذهبي في الميزان: ذكر حديث صلاة التسبيح.. لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، ولكن ما هو بالحجة.. وحديثه من المنكرات. وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وتوفي سنة 175. (انظر الثقات لابن شاهين 1360 والأسماء والصفات 2/263 والموضوعات 2/145 وتهذيب الكمال 29/101 والإكمال لمغلطاي 12/27 وتهذيب التهذيب 10/356).

   والناظر في حاله يجد أنه وُثِّق توثيقاً وسطاً، وضُعِّف، والقاعدة أن من اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً قُدِّم الجرح إذا كان مفسراً، وقد فسَّر ابن المديني والسليماني وابن حبان جرح موسى، فالصحيح أنه ضعيف دون مرتبة الاحتجاج.

   وشيخه **الحكم بن أبان** وإن كان صدوقا إلا أنه قد تُكلم فيه -كما ذكر ابن رجب في فتح الباري (3/473)- فقال ابن معين وأحمد والعجلي والنسائي: ثقة. وقال أبوزرعة: صالح. وقال أبوبكر البزار: الحكم ليس به بأس. وقال الحاكم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وإنما وقعت المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه، وإبراهيم ضعيف. وقال نحو ذلك في مشاهير علماء الأمصار.

   ونقل ابن خلفون في الثقات توثيقه عن ابن نمير، وأبي جعفر البستي، وابن المديني. ولم أجد النقل عند غيره.

   وفي المقابل فقد قال عنه ابن المبارك: ارم به. وقال أبوبكر البزار: حدَّث بما لا نعلم عن غيره. وأورده العقيلي في الضعفاء، وقال ابن عدي: فيه ضعف، ولعل البلاء منه لا من حسين بن عيسى. وقال في موضع آخر: فيه لين. وقال ابن خزيمة: تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره. وقال الخليلي: وقد تفرد الحكم بن أبان العدني عن عكرمة بأحاديث، ويُسند عنه ما يقفه غيره، وهو صالح ليس بمتروك، منها حديث صلاة التسبيح. وقال البيهقي في سياق الإعلال: الحكم غير محتج به في الصحيح. وقال في كتاب المعرفة: إن الحكم غير محتج به في الرواية.

   انظر: مسند البزار (11/419 رقم 5272) وكشف الأستار عن زوائد البزار (3/231 رقم 2640 و4/164 رقم 3456) وصحيح ابن خزيمة (2/224) والكامل في الضعفاء (2/355 و386) والثقات لابن شاهين (215) والمستدرك (2/204) والإرشاد (1/325) والأسماء والصفات (2/363) ومعرفة السنن والآثار (5/154) وتاريخ بغداد (13/287) وتهذيب الكمال وحاشيته (7/86) وتهذيب التهذيب (2/422).

   الحاصل أن الحكم -على صدقه- كما قال الذهبي عنه في الميزان (4/213): ليس بالثَّبْت. فمثله لا يُقبل تفرده بأصل، كيف والمتفرد به هو الراوي عنه، وهو ضعيف على الصحيح؟

   ولهذا عدّه الخليلي والذهبي وغيرهما من منكرات موسى، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (2/7): إنه لا يُقبل تفرد موسى بالحديث.

   **وقد خولف القنباري في رفعه، وفي متنه:**

   أما الرفع؛ فقد قال الخطيب: هكذا روى هذا الحديث موسى بن عبدالعزيز -وهو أبوشعيب القنباري- عن الحكم بن أبان موصولا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وخالف إبراهيم بن الحكم بن أبان، فرواه عن أبيه، عن عكرمة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلا، لم يذكر فيه ابن عباس.

   ونقله عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (78) عن الخطيب بنحوه، وعنده: تفرد به موسى.

   وهذا المرسل رواه ابن خزيمة (2/224) -ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (39 صلاة التسبيح)- والحاكم (2/319) والبيهقي في السنن الكبرى (3/52) وفي الشعب (6/324 رقم 2816) والخطيب في جزئه (9) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (3)- والبغوي في شرح السنة (4/156) من طريق محمد بن رافع، ثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، حدثني عكرمة مرسلا.

   وقد رُوي عن إبراهيم موصولا كرواية موسى: رواه الحاكم (1/319) من طريق إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، أبنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه به مثله.

   ورواه البيهقي في الشعب (6/326-327 رقم 2817) عن الحاكم به، ثم قال: وقد رأيتُ حديث إسحاق بن إبراهيم في موضع آخر مرسلاً، والمرسل أصح.

   قلت: ومما يقضي بكونه مرسلا عند ابن راهويه أنه اعتبر حديث العباس مرسلا في مسائل الكوسج (3309)، ويأتي بطوله عند نقل كلام العلماء على الحديث، كذلك فقد نص الخطيب فيما سبق أن موسى تفرد برفعه.

   وقال ابن المديني في العلل (كما في إتحاف المهرة 7/486): هو حديث منكر، وقال: رأيتُه في أصل كتاب إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه موقوفا على عكرمة، وموسى بن عبد العزيز راويه منكر الحديث. وضعّفه.

   ولكن رجَّح بعض متأخري الحفاظ رواية موسى الموصولة، فقال الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير (2/982 رقم 4372): ولكن إبراهيم مجمع على ضعفه، والقنباري لم يضعف.

   وكذا أعله ابن حجر في التلخيص الحبير (2/7) وفي والخصال المكفرة (45) بإبراهيم، وقال إن موسى أوثق منه.

   قلت: نعم، إبراهيم كان صدوقا ثم سرى إليه الضعف، وهو عند النقاد أضعف من القنباري، ونص ابن عدي أن بلاءه بسبب وصله لأحاديث أبيه المرسلة.

   فهذا الحديث ليس موصولا في رواية إبراهيم على الأصح، ثم ليس غريباً عند الأئمة إعلالُ الرواية الأعلى بالأدنى إذا كانت الرواية الأدنى أقصر في الرواية، ولهذا أمثلة كثيرة، وممن كان يسلكه الإمامُ النسائي، وذهب إليه في حديثنا هذا إمام العلل ابنُ المديني، وابن خزيمة، والبيهقي، وهو مفهوم كلام ابن راهويه.

   فالحاصل أن هذه الطريق منكرة لا تصح، سواءٌ كانت مرفوعة أو مرسلة، ويأتي مزيد كلام على طريق عكرمة عند سرد أحكام العلماء على الحديث.

   **أما مخالفة موسى عن الحكم في متنه:**

   فهي ما رواه البخاري في تاريخه (6/427) معلقا -ومن طريقه ابن عدي (5/1749)- والطبراني في الأوسط (8/226) وفي الدعاء (1676) والدارقطني في الأفراد (3/228 أطرافه) من طريق عمران بن عبيدالله، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا: "من قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ غرس له بكل واحدة منهن شجرة في الجنة".

   ونص الدارقطني على تفرد عمران بسنده.

   وعمران هذا قال عنه البخاري -وقد أورد حديثه الآنف: فيه نظر، وقال ابن عدي: "غير معروف، وأنكر عليه البخاري هذا الحديث الواحد في التسبيح، وإذا كان الرجل غير معروف بالروايات فإنه يقع في حديثه المناكير"، وعد الذهبي حديثه هذا منكراً. (انظر الميزان 3/238 وقارن باللسان 4/346).

   بينما قال المنذري في الترغيب (2/276): وإسناده حسن لا بأس به في المتابعات. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/91): رجاله موثقون!

   وأخشى أن يكون حديث التسبيح قد دخل على رواية من الرواية السابقة ومما رواه الترمذي (410) والنسائي في الصغرى (3/78) وفي عمل اليوم والليلة من الكبرى (كما في تحفة الأشراف 5/129) والطبراني في الكبير (11/364 رقم 12031) وفي الدعاء (723) والمزي (19/289) من طريق عتاب بن بشير، عن خصيف، عن عكرمة ومجاهد، عن ابن عباس، قال: جاء الفقراء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله! إن الأغنياء يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم أموال يتصدقون وينفقون. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا صليتم فقولوا: سبحان الله ثلاثا وثلاثين، والحمد لله ثلاثا وثلاثين، والله أكبر ثلاثا وثلاثين، ولا إله إلا الله عشراً، فإنكم تدركون بذلك من سبقكم، وتسبقون من بعدكم".

   قال الترمذي: حسن غريب، بينما قال الطوسي في مستخرجه على جامع الترمذي (2/361): هو حديث غريب.

   قلت: وحُكم الطوسي أليق بحال الحديث، فقد قال النسائي في الكبرى: عتاب ليس بالقوي، ولا خصيف.

   وقال الألباني في ضعيف الترمذي (ص56): ضعيف الإسناد، والتهليل عشراً فيه منكر.

   وعلى كل حال فكل ما سبق ضعيف؛ إن لم يكن شديد الضعف.

   فتبين حال الطريق الأولى التي وُصفت بالجودة؛ وبأنها أمثل طرق الحديث!

   **الطريق الثانية:** رواها الطبراني في الكبير (11/130 رقم 11365) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (14)- وإسماعيل التيمي الأصبهاني في الترغيب (3/13 رقم 1974) وابن حجر في أمالي الأذكار (41 صلاة التسبيح) من طريق نافع أبي هرمز، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعا.

   وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (2/282): فيه نافع بن هرمز، وهو ضعيف.

   وقال ابن حجر في الأمالي (43): رواته ثقات، إلا الراوي عن عطاء؛ فإنه متروك، وقد كذبه بعضهم.

   وقال السيوطي في التصحيح نحوه (5).

   وقد تعقب الزبيدي في شرح الإحياء (3/476-477) كون نافع هو أبو هرمز، وقال: إنه نافع مولى يوسف. قلت: بين المحدِّثين خلاف هل هما راو واحد أو اثنان، فكلاهما يروي عن عطاء، فانظر ذلك في لسان الميزان (6/147)، وكلاهما شديد الضعف.

   فهذا الإسناد ضعيف جداً على الوجهين.

   **الطريق الثالثة:** رواه الطبراني في الأوسط (3/14 رقم 2318) -ومن طريقه أبونعيم في الحلية (1/25) وفي قربان المتقين (كما في ذيل جزء الدارقطني رقم1 والترجيح 72) والخطيب في جزئه (10) وابن ناصر الدين في الترجيح وابن حجر في أمالي الأذكار (47) وابن طولون في الترشيح (4)- من طريق هشام بن إبراهيم أبي الوليد المخزومي، نا موسى بن جعفر بن أبي كثير، عن عبدالقدوس بن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعا بمعناه، وزاد في آخره دعاء طويلا.

   وزاد أبونعيم في قربان المتقين: قال سليمان [يعني الطبراني]: قال أبوالوليد: سألت عبدالله بن نافع راوية مالك بن أنس عن [التسبيح] في الركعة الأولى والثالثة في هذه الصلاة، فقال: تقعد كما تقعد للتشهد، وسبِّح في الثانية قبل التشهد، ثم يدعو بهذا الدعاء بعد التشهد.

   والزيادة رواها ابن حجر في الأمالي (48) من طريق أبي نعيم به.

   ونص الطبراني على تفرد أبي الوليد المخزومي بالحديث.

   وهشام هذا لم أجد له ترجمة، ومن الرواة أبوالوليد خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو كذاب.

   وموسى لا يُعرف، ورواياته غرائب ومناكير، وهذه علامة الراوي منكر الحديث. (انظر اللسان 6/113-114)، ولم أجد أحداً روى عنه سوى هشام بن إبراهيم، وقد قدَّمتُ القول فيه.

   وعبدالقدوس كذاب، وبه أعله الهيثمي في المجمع (2/282)، وابن حجر في الأمالي، وفي معرفة الخصال المكفرة للذنوب (49)، والسيوطي في التصحيح (6).

   وصدّره المنذري في الترغيب (1/270) بلفظة "روي" المشعرة بالضعف عنده.

   **الطريق الرابعة:** رواية أبي الجوزاء عن ابن عباس موقوفا، يأتي الحديث عنها ضمن الكلام على حديث عبدالله بن عمرو الآتي.

   **2- حديث عبدالله بن عمرو:**

   قال أبوداود (1298): حدثنا محمد بن سفيان الأبُلِّي، حدثنا حبان بن هلال أبوحبيب، حدثنا مهدي بن ميمون، حدثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، قال: حدثني رجل كانت له صحبة؛ يرون أنه عبدالله بن عمرو، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ائتني غداً أحبوك وأثيبك وأعطيك". الحديث.

   **تنبيهان في رواية أبي داود هذه:**

   **الأول:** هكذا وقع الحديث مرفوعا في طبعة الدعاس للسنن.

   ورواه البيهقي (3/52) عن الروذباري عن ابن داسة، ورواه الخطيب في جزئه (21) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (35)- من طريق اللؤلؤي كلاهما عن أبي داود به موقوفا.

   وقال المزي في تحفة الأشراف (6/281): "هذا الحديث في رواية ابن العبد واللؤلؤي موقوف، وفي رواية ابن داسة وابن الأعرابي وغير واحد مرفوع".

   قلت: ووقع في رواية الحسن بن داود عن ابن داسة بالرفع (كما في هامش طبعة دار القبلة للسنن 2/195)، وقد رواه الخطيب من طريق الحسن بن داود عن ابن داسة، ولكنه قرن رواية ابن داسة برواية اللؤلؤي، فلم يتبين الرفع والوقف في طريق ابن داسة عند الخطيب.

   قلت: وكأن الموقوف أولى، لأن رواية اللؤلؤي هي الرواية المقدَّمة للسنن، وهي الإخراج النهائي لها من قبل مؤلفها، وقد حذف أبوداود منها ما ارتاب فيه. (انظر التقييد لابن نقطة 1/33 وبذل المجهود في ختم سنن أبي داود للسخاوي 48)، وقد نصر الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (3/478) كونه موقوفاً عند أبي داود، والله أعلم بالصواب.

   **الثاني:** قال أبوداود عقب الحديث: ورواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو موقوف، ورواه روح بن المسيب وجعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قوله، وقال في حديث روح: فقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

   قلت: هكذا وقع حديث روح في السنن المطبوعة: "فقال حديث"، وكذا في نقل البيهقي (السنن الكبرى 3/52) عن أبي داود، وهي عبارة فيها غموض، ولعله لذلك نقل الخطيب العبارة دون آخرها، ووقع في بعض النسخ: "حُدِّثت عن النبي صلى الله عليه وسلم" (كما في هامش طبعة دار القبلة 2/195)، وهكذا أثبته المزي في تحفة الأشراف (6/281)، وأراه الصواب، وتعني إبهام الصحابي (على الأغلب) في الرواية، والله أعلم.

   وأعود للكلام على الطريق:

   فنقل الحافظ في أماليه (53) عن المنذري أنه قال: رواة هذا الحديث ثقات.

   ولم أره في الترغيب ولا في مختصر السنن، إنما رأيتُ أن المنذري ذكر ثقة رجال طريق عكرمة عند أبي داود.

   وقال ابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (47): أخرجه أبوداود من حديث عبدالله بن عمرو بإسناد لا بأس به، إلا أنه اختُلف على راويه في وقفه ورفعه.

   قلت: رحمهما الله، فليس الإسناد كما قالا، فالرواية منكرة للضعف والمخالفة.

   أما الضعف فلأجل حال **النُّكْري**، فقد وثقه ابن معين (كما في سؤالات ابن الجنيد 710)، وضعفه الإمام أحمد (كما في مسائل عبدالله 89 ومسائل علي بن سعيد النسائي كما في الفتوحات الربانية 4/320 وإتحاف السادة المتقين 3/478)، وتكلم فيه لهذا الحديث، وأنكره عليه، وقال البخاري في حديث من رواية النكري عن أبي الجوزاء في سماعه وملازمته لعائشة وابن عباس: في إسناده نظر. (انظر التاريخ الكبير 2/17 ونص مغلطاي في الإكمال 2/293 وابن حجر في التهذيب 1/384 أن تضعيف البخاري يُحمل على النكري) وذكره ابن حبان في الثقات (7/228)، وقال: يُعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه.

   وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (1223): وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه، وهو في نفسه صدوق اللهجة.

   بينما قال ابن حبان في المجروحين (3/114 أو 247/ب) في ترجمة يحيى بن عمرو بن مالك النكري: كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه، أو منهما معاً، ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تنكب كل رواية يرويها عن أبيه لما فيها من مخالفة الثقات؛ والموجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعاً متروكان من غير أن يطلق وضعها على أحدهما، ولا يقربهما من ذلك، لأن هذا شيء قريب من الشبهة، وهذا حكم جماعة ذكرناهم في هذا الكتاب جُبناً عن إطلاق القدح فيهم لهذه العلة، على أن حماد بن زيد كان يرمي يحيى بن عمرو بن مالك بالكذب.

   ونقل مغلطاي ثم ابن حجر في التهذيب (8/96) أن ابن حبان قال في الثقات عنه: يخطئ ويُغرب.

   قلت: ذكر ابن حبان (8/487) ترجمة لراوٍ آخر يقال له عمرو بن مالك النكري أيضاً، وهو الذي قال فيه: يُغرب ويخطئ. ولكن نص ابن حبان أن النكري هذا من شيوخ مشايخه، وهو متأخر جداً عن راوي حديث صلاة التسبيح، وممن روى عنه: ابن جرير في تهذيب الآثار، وله ترجمة في كتب الضعاف، فالصحيح أن العبارة الزائدة ليست في راوي حديثنا، وهكذا نقل السمعاني في الأنساب (5/522) عن ابن حبان على الصواب.

   وقال ابن عدي في الكامل (1/411): عمرو بن مالك النكري يحدث عن أبي الجوزاء هذا أيضا عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة.

   وذكره ابن خلفون في الثقات، كما في الإكمال لمغلطاي (10/251).

   وللتنبيه فقد خلط ابن الجوزي بين عمرو بن مالك النكري وعمرو بن مالك الراسبي، والثاني ضعيف جدا.

   فهذا كل ما وقفتُ عليه من جرح وتعديل في النُّكْري، فهو إلى اللين أقرب، وروايته عن عبدالله بن عمرو مرفوعا غير محفوظة، **فقد خولف الراوي عنه:**

   فرواه الدارقطني في جزئه (5) والخطيب في جزئه (14) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (8)- من طريق روح بن المسيب -وهو ضعيف.

   وعلقه أبوداود عن جعفر بن سليمان -وفيه لين.

   ورواه الدارقطني في جزئه (6 و8) من طريق عباد بن عباد المهلبي -وهو ثقة.

   ورواه الدارقطني في جزئه (4) -ومن طريقه الخطيب (13) وابن طولون في الترشيح (7)- من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري -وهذا ضعيف جدا.

   أربعتهم عن عمرو النكري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

   فهذا هو الأشهر المحفوظ عن النُّكْري.

   ومضى حكم ابن عدي على روايات النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس.

   **وقد رُويت متابعات للنكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس موقوفا، وهذا بيانها:**

   • فرواه الخطيب في جزئه (16) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (13)- من طريق أشرس أبي سفيان، عن أبي مالك العقيلي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

   وأشرس لم أجد فيه جرحا أو تعديلا معتبراً، وأبومالك إن لم يكن عمرو بن مالك النكري فلم أقف له على ترجمة.

   • ورواه الخطيب (15) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (12)- من طريق إسحاق بن محمد بن مروان، نا أبي، نا أبوعاصم عصمة بن عبدالله الأسدي، ثنا محمد بن عبدالله، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

   وإسحاق بن محمد بن مروان ضعيف، وكان يُلقَّن الرواية على كتاب أبيه. كما في اللسان (1/375).

   وأبوه قال عنه الدارقطني: شيخٌ من الشيعة، حاطب ليل، متروك، لا يكاد يحدث عن ثقة. كما في اللسان (5/376).

   **وعصمة بن عبدالله الأسدي** أغفلته كتب الرجال المتقدمة، ونص الإمام الألباني وغيره من المعاصرين أنه لم يجد له ترجمة، وهذا مجموع ما وجدتُه مفيداً في ترجمته:

   فهو أبوعاصم عصمة بن عبدالله الأسدي الضرير، كوفي من أهل القرآن، قاله الدارقطني.

   وطبقته ممن عاش في النصف الأخير من القرن الثاني، فروايته عن أتباع التابعين، فقد روى عن إسرائيل، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن عبدالله –هكذا، ومحمد بن عبيدالله العرزمي، وهشام بن عروة، ونعيم بن ضمضم، وأبي أويس.

   وروى عنه أحمد بن مسبح الجمال (ولم أجد له ترجمة)، وعمرو بن النضر الغزال (بين ضعيف أو مجهول)، والفضل بن موسى (ثقة ثبت)، ومحمد بن مروان القطان (ضعيف جدا).

   وأورد له الدارقطني غرائب نص على تفرده بها، وبعضها مناكير عن الثقات المشاهير، ومضى أنه قال عن ابن مروان إنه لا يكاد يحدّث عن ثقة، والأسدي شيخه، كما ضعفه الغساني، وعبدالحق الإشبيلي. (وانظر جمهرة الأجزاء الحديثية 227 والكامل لابن عدي 6/100 وعلل الدارقطني 8/88 و10/123 وسننه 3/21 وأطراف الغرائب والأفراد 2/421 و4/253 و5/492 و493 ومعجم شيوخ ابن جميع 255 والفقيه والمتفقه 1/454 وتخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني للغساني 268 والأحكام الوسطى 3/271 ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن لابن زريق 281 وذيل الميزان 575 وشرح مختصر الخرقي للزركشي 3/623 وإتحاف المهرة لابن حجر 10/240 والسلسلة الصحيحة 2/434 رقم 798)، فهو ممن يُستدرك على لسان الميزان.

   ومحمد بن عبدالله ويحيى بن سعيد لم أميِّزهما.

   والسند ضعيف جداً على كل حال.

   • ورواه الطبراني في الأوسط (3/187 رقم 2879) -ومن طريقه الخطيب في جزئه (11) وابن حجر في أمالي الأذكار (44) وابن طولون في الترشيح (5)- من طريق محرز بن عون، ثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمد بن جحادة، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

   ونص الطبراني على تفرد محرز بهذا الإسناد.

   ومحرز وابن جحادة ثقتان، لكن يحيى بن عقبة متروك ورمي بالكذب، وبه أعله الهيثمي في مجمع الزوائد (2/282)، وابن ناصر الدين في الترجيح (62)، وابن حجر في الأمالي، وفي معرفة الخصال المكفرة (49)، والسيوطي في التصحيح (7)، وابن طولون في الترشيح (5).

   وقال المنذري في الترغيب (1/271): إسناده واه.

   • ورواه الدارقطني في جزئه (3) والخطيب في جزئه (12) -ومن طريقهما ابن طولون في الترشيح (6)- من طريق القاسم بن الحكم -وهو صدوق- ثنا أبوجناب، عن محمد بن جحادة، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

   وأبوجناب ضعفوه لكثرة تدليسه، فأخشى أن يكون تلقاه من الرواية السابقة لعقبة المتروك عن ابن جحادة.

   فتبيَّن أن سائر الأسانيد إلى أبي الجوزاء عن ابن عباس ضعيفة، إن لم تكن واهية.

   **وقد اختُلف على أبي الجوزاء كذلك، فروي عنه عن عبدالله بن عمرو، مرفوعا وموقوفا:**

   • فعلَّق أبوداود عن المستمر بن ريان؛ وأسند علي بن سعيد النسائي في سؤالات أحمد (كما في أمالي الأذكار 52 والنكت الظراف 6/280) -وعنه الخلال في العلل (كما في معرفة الخصال المكفرة 48)- عن مسلم بن إبراهيم، عن المستمر بن الريان، عن أبي الجوزاء، عن عبدالله بن عمرو موقوفا.

   وهذا إسناد فرد غريب، ورجاله ثقات، وهو إسناد معلول في نقدي، ويأتي مزيد كلام عليه ضمن تحرير كلام الإمام أحمد على الحديث.

   • ورواه الخطيب (18) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (31)- من طريق يحيى بن السكن عن المستمر به موقوفا.

   ويحيى ضعيف؛ بل اتُّهم بالكذب، وقد رواه على وجه آخر، ورفعه:

   • فرواه الخطيب في جزئه -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (32)- من طريق يحيى بن السكن، ثنا غياث بن المسيب الراسبي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعا.

   وفيه أيضا جهالة غياث.

   • ورواه العقيلي (1/124) من طريق نعيم بن حماد، ثنا يحيى بن سُليم، عن عمران بن مسلم، عن أبي الجوزاء، عن عبدالله بن عمرو مرفوعا.

   وعلقه البيهقي في الشعب (2/511) عن قتيبة بن سعيد، عن يحيى بن سُليم، عن عمران، عن أبي الجوزاء، قال: نزل عليَّ عبدالله بن عمرو.. فذكره موقوفا.

   وقتيبة أرفع من نعيم جداً، فالوقف أصح، ولكن يحيى بن سليم الطائفي لين، وفي روايته عن عمران بن مسلم القصير مناكير كما قال ابن حبان، ويأتي الكلام عليه أكثر في تخريج حديث الذكر في السوق.

   • ورواه الدارقطني في جزئه (7) -ومن طريقه الخطيب (19) وابن طولون في الترشيح (33)- من طريق عبدالعزيز بن أبان، ثنا سفيان الثوري، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء، عن عبدالله بن عمرو مرفوعا.

   وعبدالعزيز كذاب، وقد توبع:

   • فقال ابن ناصر الدين في الترجيح (63-64): إن عبدالعزيز بن خالد رواه عن إبراهيم بن طهمان، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعا.

   وعبدالعزيز بن خالد قال عنه أبوحاتم: شيخ، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

   قال ابن ناصر الدين في الترجيح (64): إنه رُوي عن محمد بن فضيل بن غزوان، عن أبان به مرفوعا.

   ولكن عزاه ابن حجر في أحاديث منتقدة في المشكاة (3/1781) لمحمد بن فضيل في كتاب الدعاء عن ابن عُمر موقوفا، ولم أجده في المطبوع من كتاب الدعاء.

   وبيّنه ابن حجر في النكت الظراف (6/281)، فقال بعد أن عزاه للدارقطني من حديث ابن فضيل عن أبان عن أبي الجوزاء: "لكن في رواية محمد بن فضيل مخالفة، قال: "عن ابن عُمر" بضم العين، وخالف أيضا في بعض سياق المتن، وأبان متروك".

   فهذا اختلاف مداره عن أبان، وحالُه كما قال ابن حجر، فلا عبرة بروايته وخلافه.

   • ورواه الفضل بن جعفر التميمي في نسخة أبي مُسهر وغيره (36) والبيهقي في شعب الإيمان (2/509 رقم 604) والخطيب في جزئه (20) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (34)- وابن عساكر في زيادته بهامش جزء الخطيب، من طريق محمد بن حميد الرازي، ثنا جرير بن عبدالحميد، قال: وجدتُ بخطي عن أبي جناب الكلبي، عن أبي الجوزاء، عن عبدالله بن عمرو مرفوعا. وفيه جعل تسبيح جلسة الاستراحة قبل القراءة.

   وابن حميد متهم بالكذب، وقد خولف عن أبي جناب كما سبق.

   فظهر بذلك أن جميع الطرق إلى أبي الجوزاء عن ابن عمرو واهية، إلا طريق المستمر، وهي موقوفة.

   **ومن الاختلاف على أبي الجوزاء** ما روي عنه موقوفاً عليه، فقال ابن حجر (كما نقل ابن علان في الفتوحات الربانية 4/319): أخرجه الدارقطني [رقم 8] بسند حسن عنه أنه كان إذا نودي بالظهر أتى المسجد فيقول للمؤذن: لا تعجلني عن ركعات، فيصليها بين الأذان والإقامة.

   قلت: هو من رواية عباد بن عباد المهلبـي، عن النكري، عن أبي الجوزاء، وسنده ضعيف لأجل النكري.

   وجاء في رواية أشرس عن أبي مالك العقيلي عن أبي الجوزاء عند الخطيب، وهي رواية واهية أيضا.

   **والحاصل في رواية أبي الجوزاء** كما قال ابن حجر في أمالي الأذكار (53): "اختُلف فيه على أبي الجوزاء، فقيل: عنه عن عبدالله بن عباس، وقيل: عنه عن عبدالله بن عمرو، وقيل: عنه عن عبدالله بن عمر، مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وفي المقول له في المرفوع؛ قيل: هو العباس، أو جعفر، أو عبدالله بن عمرو، أو عبدالله بن عباس، **وهذا اضطراب شديد،** وقد أكثر الدارقطني من تخريج طرقه على اختلافها".

   قلت: وعلى كل حال فأبوالجوزاء يُرسل كثيرا كما قال ابن حجر في التقريب، وثبت إرسال أبي الجوزاء عن عدد من الصحابة، كعمر وابن مسعود وعلي وعائشة، وقال ابن عدي: وأبوالجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، **ولا يُصحِّحُ روايتَه عنهم أنه سمع منهم.** ويقول البخاري: في إسناده نظر: إنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده. (انظر الكامل 1/402 والإكمال لمغلطاي 2/293).

   وعلى هذا فلو صح إلى أبي الجوزاء فيحتاج إلى إثبات سماعه من الصحابي، ولم أقف على ذلك في حديثنا هذا من طريق صحيح، حتى رواية المستمر الموقوفة لم يقع فيها التصريح بالسماع في رواية الخطيب، ولم تظهر فيما ذكره أبوداود، ولم أجد لأبي الجوزاء رواية عن عبدالله بن عمرو في غير هذا الحديث؛ لا في تحفة الأشراف ولا في إتحاف المهرة -وهما مجمع أصول الأحاديث الصحيحة- ولا فيما راجعتُ غيرهما، اللهم إلا رواية باطلة في دعاء صلاة الحاجة، رواها إسماعيل التيمي في الترغيب (1267) وأبوموسى المديني (كما في جلاء الأفهام 141 مشهور سلمان) وعبدالغني المقدسي في الدعاء (59) والضياء في العدة للكرب والشدة (43)، وسندها شديد الضعف إلى أبي الجوزاء.

   فدل ذلك على أن رواية أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو غريبة، والغالب أنها لا تثبت أصلا، والله أعلم.

   **وله طريق أخرى إلى عبدالله بن عمرو:**

   فرواه الدارقطني في جزئه (9) -ومن طريقه وغيره: الخطيب في جزئه (22) وابن حجر في أمالي الأذكار (50) وابن طولون في الترشيح (36)- من طريق محمود بن خالد، ثنا الثقة، عن عمر بن عبدالواحد، عن ابن ثوبان، حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجعفر.. الحديث.

   قلت: هكذا عند الدارقطني، والترجيح لابن ناصر الدين (64)، والترشيح، والتصحيح للسيوطي (23)، ولكن وقع عند الخطيب: "ابن ثوبان: حدثني الثقة عن عمرو بن شعيب". فجعل المبهم الثقة بين ابن ثوبان وعمرو، لا بين محمود وعمر.

   ولعل الصواب ما عند الجماعة، وقارن بما أورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (3/479).

   قلت: وهذا سند واه، فيه علتان: ضعف عبدالرحمن بن ثوبان، وإبهام الراوي الثقة، أما محمود وعمر فثقتان.

   وقال الدارقطني: إنه غريب عن ابن عمرو.

   وضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (2/146)، وقال ابن حجر: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

   وقال ابن حجر في الأمالي (51) عقبه: أخرجه ابن شاهين في كتاب الترغيب من وجه آخر ضعيف عن عمرو بن شعيب، وقال فيه: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس.. فذكر نحو حديث ابن عباس. انتهى.

   قلت: ولم أجده في الترغيب لابن شاهين، ولا في المطبوع من مصنفاته الأخرى، ولم يذكر سنده ليُنظر في مدى ضعفه، والظن أن ضعفه شديد، نظراً لعزة مخرجه، ولم يوردوه عن الدارقطني ولا الخطيب على استيعابهما.

   **3- حديث أبي رافع:**

   رواه الترمذي (482) وابن ماجه (1386) والروياني (699) وأبو يعلى في مسنده الكبير -ومن طريقه ابن عساكر (52/242)- والطوسي في المستخرج على الترمذي (2/452) والطبراني في الكبير (1/329 رقم 987) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (76)- والدارقطني في جزئه (13) -ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (2/144)- وأبونعيم في قربان المتقين (كما في أمالي الأذكار 26) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (10/466) وابن حجر في أمالي الأذكار (26 صلاة التسبيح)- والبيهقي في شعب الإيمان (2/506 رقم 602) وفي السنن الصغرى (862) والخطيب في جزئه (24) –ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (28)- من طريق زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبي رافع مرفوعا بنحوه.

   وسنده ضعيف جدا، موسى ضعيف، وسعيد مجهول، تفرد موسى بالرواية عنه، ونص ابن كثير في جامع المسانيد (9/513) على تفرد موسى به.

   قال الترمذي: غريب من حديث أبي رافع.

   وقال أبوبكر بن العربي في عارضة الأحوذي (2/266): ضعيف.

   وقال الضياء المقدسي في السنن والأحكام (2/298): هو من رواية موسى بن عبيدة، وقد تكلم فيه وضعفه غير واحد من الأئمة.

   وصدره المنذري في الترغيب (1/269) بلفظة "روي" المشعرة بالتضعيف عنده.

   وضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (2/145)، وابن حجر في أمالي الأذكار (26)، وفي معرفة الخصال المكفرة (47)، وضعفه السيوطي في قوت المغتذي (كما في تحفة الأحوذي 2/596).

   ورواه أبوالحسن عبد الرحمن الجوبري في حديثه (رقم 1، ق122/أ) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (52/242)- من طريق أحمد بن حرب الموصلي، حدثني زيد بن الحباب به، لكنه قال: عن أبي رافع، عن العباس بن عبد المطلب.

   قال ابن عساكر: كذا قال عن العباس، وإنما هو من رواية أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم.

   **4- حديث الأنصاري:**

   قال أبوداود (1299): ثنا أبوتوبة الربيع بن نافع، ثنا محمد بن مهاجر، عن عروة بن رويم، حدثني الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجعفر.

   ورواه البيهقي (3/52) والخطيب في جزئه (22) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (39)- وابن حجر في أمالي الأذكار (73) من طريق أبي داود به.

   والأنصاري قال عنه المزي في تهذيب الكمال (20/9) وتحفة الأشراف (2394) والذهبي في الكاشف (2/488): قيل إنه جابر بن عبدالله.

   وتعقب المزيَّ ابنُ حجر في الأمالي بأنه أبوكبشة الأنماري، لأن الطبراني في مسند الشاميين روى بهذا الإسناد حديثا عن عروة عن أبي كبشة، وقال ابن حجر إن الصاد تحرفت عن الميم.

   وحكم ابن حجر بأن السند على كلا التقديرين لا ينحط عن درجة الحسن، وتبعه السيوطي في التعقبات على الموضوعات (ص101).

   قلت: هذا سند غريب فرد، ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع على كلا التقديرين! فقد نص أبوحاتم أن عامة روايات عروة مراسيل، وقال: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: ليت شعري أني أعلم عروة بن رويم ممن سمع، فإن عامة أحاديثه مراسيل. (الجرح والتعديل 6/396)، بل نص ابن عساكر في تاريخ دمشق (40/228) على أن رواية عروة عن جابر بن عبدالله وعن أبي كبشة وعن جماعة من الصحابة مراسيل.

   وأما تجويز الحافظ ابن حجر في تحرف الاسم فليس قاطعاً، لأن عروة روى أحاديث عن جابر بن عبدالله، منها حديثان في مسند الشاميين للطبراني، بل في شعب الإيمان للبيهقي (1/172 العلمية) ما يدل على أن الأنصاري شيخ عروة هو جابر، والقول بأنه تصحف عن الأنماري يبعد أن يسري على حفاظ نقاد كأبي داود والبيهقي والخطيب، ولم أجد سلفاً لابن حجر في قوله.

   وهناك احتمال ثالث: وهو أن يكون هذا الأنصاري تابعيا مجهولا -كما جوَّز الألباني في صحيح أبي داود الكبير (5/45)- وليس هذا ببعيد، لعدم وجود ما يدل على صحبة الأنصاري في سياق الرواية، ورواية عروة عن جماعة من التابعين.

   فيكون الحكم على الإسناد أحد اثنين: إما ضعيفا للجهالة والإرسال على الاحتمال الأخير.

   أما على فرض أنه صحابي فهو ضعيف منقطع، ولا يُعلم ممن سمع عروة هذا الحديث، على أن في النفس من هذا التفرد الطويل بسنده، ثم إنه قد رُوي الحديث عن عروة بن رويم من وجه آخر عن ابن الدليمي عن العباس، وهو الآتي.

   **5- حديث العباس:**

   رواه الدارقطني في جزئه (1) وفي الأفراد (كما في الخصال المكفرة 46 ولم أجده في موضعه من أطراف الأفراد المطبوعة) -ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (2/143)- ودعلج السجزي (كما في حاشية ابن ناصر الدين على جزء الدار قطني)، وأبو نعيم في قربان المتقين، وابن شاهين في الترغيب (كما في أمالي الأذكار لابن حجر 60 وليس في المطبوع من الترغيب) والخطيب في جزئه (4) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (26)- والرافعي في التدوين (3/249) وابن حجر في أمالي الأذكار (59) من طريق موسى بن أعين، عن أبي رجاء، عن صدقة، عن عروة بن رويم، عن ابن الديلمي، عن العباس مرفوعا.

   موسى وعبد الله بن فيروز الديلمي ثقتان.

   وصدقة هو ابن عبدالله الدمشقي السمين، وهو ضعيف.

   وظنه ابن الجوزي صدقة بن يزيد الخراساني المتروك، وتعقبه ابن حجر في الأمالي.

   وأبورجاء هذا في تحديده خلاف:

   فلم يُنسب في رواية أبي نعيم والخطيب.

   ووقعت نسبته في كتابَي الدارقطني -أعلى من روى الحديث- أنه الخراساني، وهناك روايان بهذه الكنية والنسبة:

   أحدهما عبدالله بن واقد، وثقه كبار الأئمة، وخالفهم ابن عدي فقال: مظلم الحديث. (انظر: تهذيب الكمال وحاشيته 16/254 والميزان 2/520).

   والآخر عبدالله بن الفضل، وهو منكر الحديث. (انظر: لسان الميزان 3/325).

   وطبقة كليهما تحتمل روايته للحديث.

   ووقع في التدوين للرافعي: "عن أبي رجاء -يعني محرزا"، وهذا التفسير لم أعرف صاحبه.

   ومحرز أبورجاء يحتمل أحد اثنين:

   إما أنه أبورجاء محرز بن عبدالله الجزري، وهو ثقة مدلس (كما في تهذيب الكمال وحاشيته 27/277)، ومن الرواة عنه موسى بن أعين.

   وقال ابن حجر إنه عبدالله بن محرَّر الجزري المتروك، وكأنه وهم، فلم أجده في باب أبي رجاء في كتب الكنى، بل قال ابن مفلح في الآداب (2/289): "لم أجد أحداً ذكر له كنية"، مع ترجيحه نحو ترجيح ابن حجر ولكن في حديث آخر. ورجح جاسم الدوسري في التنقيح (18) أن يكون انقلب الاسم على ابن حجر من محرز بن عبدالله الجزري أبي رجاء، فهو معروف بكنيته، ومن الرواة عنه موسى بن أعين.

   والرجل الآخر الذي يحتمله هو أبورجاء الجزري صاحب المناكير، قال الذهبي: يقال اسمه محرز. (انظر: المجروحين 3/158 والميزان 4/524)، وعدَّه الذهبي راويا غير الذي قبله.

   الحاصل أن هذا الراوي يحتمل أحد خمسة رواة، ثلاثة منهم ضعاف جدا، والثقتان أحدهما مدلس لم يصرح بالسماع، فالغالب أن هذا الراوي علة ثانية في الحديث مع ضعف صدقة، فيكون السند ضعيفاً جدا.

   **وللحديث طريقان آخران إلى العباس:**

   أولاهما رواية أبي رافع عن العباس، وسبقت ضمن الكلام على حديث أبي رافع.

   والثانية ما رواه أبوالقاسم إبراهيم بن أحمد الخرقي المقرئ في فوائده (كما في الترجيح 43 وأمالي الأذكار 63) -ومن طريقه الخطيب (5) وابن طولون في الترشيح (27)- من طريق حماد بن عمرو النصيبي، عن أبي رافع، عن محمد بن المنكدر، عن عبدالله بن عباس، عن العباس مرفوعا بمعناه.

   والنصيبي كذاب.

   وأبورافع واه، واسمه إسماعيل بن رافع، وقد اختلفت الرواية عنه، فرُوي عنه مرسلا:

   **6- مرسل إسماعيل بن رافع:**

   رواه سعيد بن منصور في السنن (كما في أمالي الأذكار لابن حجر 55) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (81)- والخطيب في جزئه (27) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (23)- من طريق يزيد بن هارون، نا أبومعشر، عن إسماعيل بن رافع مرسلا.

   وأبومعشر ضعيف، ورواه كذلك من وجه آخر، وهو الآتي.

   **7- مرسل محمد بن كعب القرظي:**

   رواه الخطيب في جزئه (28) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (24)- من طريق سهل الديباجي، عن أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، ثنا أحمد بن أبي عمران، ثنا عاصم بن علي بن عاصم، ثنا أبومعشر المدني، عن محمد بن كعب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجعفر بن أبي طالب.. الحديث.

   وأبومعشر وإن كان ضعيفا إلا أنه لا يحتمله، وعلته الديباجي وابن الأشعث، فهما رافضيان كذابان، وقد رويا الحديث بسند آخر عن علي مرفوعا، ويأتي.

   ورواية أبي معشر عن إسماعيل بن رافع مرسلا السابقة هي المحفوظة عن أبي معشر.

   عوداً إلى رواية إسماعيل بن رافع، فقد رُوي عنه من وجه ثالث:

   **8- حديث الفضل بن العباس:**

   رواه أبونعيم في قربان المتقين (كما في أمالي الأذكار لابن حجر 54) والخطيب في جزئه (6) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (29)- من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن عبدالرحمن بن عبدالحميد الطائي، عن أبيه، عن أبي رافع، عن الفضل بن عباس مرفوعا بمعناه.

   قال ابن حجر: الطائي المذكور لا أعرفه ولا أباه، وأظن أن أبا رافع شيخ الطائي ليس أبا رافع الصحابي، بل هو إسماعيل بن رافع أحد الضعفاء فيما أظن.

   قلت: ورواية أبي رافع عن الفضل بن العباس معضلة، فقد توفي الفضل في عهد أبي بكر رضي الله عنهما.

   فالإسناد مظلم شديد الضعف.

   بقي وجه عن أبي رافع، وهو بعد الآتي.

   **وله طريق أخرى للفضل:**

   فرواه الخطيب في جزئه (7) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (30)- من طريق عبدالملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن الفضل بن عباس مرفوعا بمعناه.

   وعبدالملك كذاب، وله رواية أخرى للحديث، وهي بعد الآتية.

   **9- حديث جعفر بن أبي طالب:**

   للحديث عنه ثلاثة طرق:

   **الطريق الأولى:** أخرجه عبدالرزاق (3/123) عن داود بن قيس، عن إسماعيل بن رافع، عن جعفر مرفوعا بمعناه.

   وإسماعيل أبورافع واه، وهو من أتباع التابعين، وجعفر -رضي الله عنه- استشهد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فالرواية معضلة.

   وقد رواه من أوجه أخرى كما سبق قريباً، ونص ابن حجر في الأمالي (56) أنه اضطرب فيه.

   **الطريق الثانية:** رواه الدارقطني في جزئه (كما قال ابن حجر في أماليه 69 والسيوطي في اللآلئ 2/41 والتصحيح 17) من طريق عبدالملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي، عن جعفر مرفوعاً.

   وصرّح السيوطي في التصحيح أن عزوه بواسطة ابن حجر في أماليه، لكني لم أجد هذه الرواية في جزء الدارقطني.

   بينما علّقه ابن ناصر الدين -وهو ناسخ جزء الدارقطني- في الترجيح (56) ولم يعزه لأحد قائلا: ويُروى عن عبد الملك..

   وقال عقبه: فيه أنواع من الثواب على صلاة التسبيح، وأمارات الوضع عليه لائحة، وهو غير صحيح.

   وعبدالملك كذاب، وقد رواه كما سبق قريبا من وجه آخر، فجعله عن الفضل بن عباس بدل جعفر!

   **الطريق الثالثة:** قال الخطيب في جزئه (3): أخبرني أبوأحمد عبدالوهاب بن الحسن الحربي، ثنا أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن محمد الهروي، ثنا عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، حدثني أبي، حدثني أبوغسان معاوية بن عبدالله الليثي بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، قال: ثنا عبدالله بن نافع، عن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم، عن نافع، عن عبدالله بن جعفر، عن أبيه جعفر بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له.. الحديث بنحوه.

   ورواه ابن طولون في الترشيح (18) من طريق الخطيب.

   وهذا موضوع، فالحسين الهروي المعروف بالشماخي رُمي بالكذب. (انظر: اللسان 2/261)، على أن في إسناده أيضاً عبدالله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وعبدالله بن نافع الصائغ، وهو ثقة في حفظه شيء، كما أني لم أجد ذكراً لرواية نافع مولى ابن عمر عن عبدالله بن جعفر.

   **10- حديث عبدالله بن جعفر:**

   رواه الدارقطني في جزئه (11) من طريق عبدالله بن زياد بن سمعان، عن معاوية وإسماعيل ابني عبدالله بن جعفر، عن أبيهما، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا أعطيك؟.." الحديث بمعناه.

   ورواه الدارقطني (كما في أمالي ابن حجر 70 واللآلئ 2/42 ولم أجده في جزئه، ولا عزاه له في الترجيح 52) والخطيب في جزئه (17) من طريق ابن سمعان نفسه، ولكن قال: عن معاوية وعون ابني عبدالله عن أبيهما به.

   وعلقه أبوطالب المكي في قوت القلوب (1/94) عن ابن سمعان، عن معاوية، عن أبيه.

   ومداره على ابن سمعان، وهو كذاب.

   والحديث ضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (2/146) وابن حجر في أمالي الأذكار (70) والسيوطي في التصحيح (27).

   **11- حديث أم سلمة:**

   رواه أبونعيم في قربان المتقين (كما في ذيل جزء الدارقطني رقم2 والترجيح 45 والتصحيح 28 والترشيح 37) -ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (71-72 صلاة التسبيح)- والخطيب في جزئه (25 و26) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (37)- من طريق عمرو بن جميع، عن عمرو بن قيس، عن سعيد بن جبير، عن أم سلمة بنحوه.

   وابن جميع متروك، واتهم بالوضع.

   وقال ابن حجر: هذا حديث غريب، وعمرو بن جميع ضعيف، وفي إدراك سعدٍ أمَّ سلمة نظر، والله أعلم.

   **12- حديث علي بن أبي طالب:**

   وله طرق عنه:

   **الطريق الأولى:** رواها الدارقطني في جزئه (10) من طريق إبراهيم بن محمد الأرقمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس، عن عمر بن عبدالله مولى غُفرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي.. الحديث بنحوه.

   وسنده ضعيف جدا: الأرقمي لم أهتد لترجمته، وله ذكر في الإكمال لابن ماكولا (7/418)، وفيه أن اسمه إبراهيم بن محمد بن يزيد الأرقمي المديني، وأنه يروي عن محرر بن هارون الهديري المدني، ولم يذكره السخاوي في تاريخ المدينة، وفي طبقته إبراهيم بن محمد المدني، يروي عن الزهري، وعنه الحسن بن عرفة، قال عنه أبوحاتم: لا أعرفه، والحديث الذي رواه عن الزهري خطأ. (انظر: الجرح والتعديل 2/131 وقارن بالكامل لابن عدي 1/224 وذيل الميزان 24 واللسان 1/108)

   وابن نسطاس ضعيف، وعمر مولى غفرة ضعيف، وروايته مرسلة، بل معضلة، فقد نص ابن معين أنه لم بسمع من أحد من الصحابة.

   وأعله ابن الجوزي في الموضوعات (2/146) بضعف إسحاق وعمر، وبالانقطاع.

   وقال ابن حجر في أماليه: في سنده ضعف وانقطاع.

   **الطريق الثانية:** أخرجها الخطيب في جزئه (2) -ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (16)- من طريق سهل بن أحمد الديباجي، ثنا أبوعلي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي بمصر، ثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقاه فقبَّل بين عينيه وقال له.. الحديث.

   ورواه الواحدي في الدعوات (كما في الترجيح 51 وأمالي الأذكار 66) من طريق ابن الأشعث به عن علي رضي الله عنه، قال: لما قدم جعفر بن أبي طالب تلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقبّل بين عينيه، فلما جلسا قال له.. الحديث.

   وهذا موضوع، تفرد به ابن الأشعث كما قال ابن ناصر الدين، وابن الأشعث كذاب، وقد وضع نسخة كبيرة بهذا السند.

   وبه أعله ابن حجر في الأمالي.

   والديباجي قال عنه الذهبي في الميزان (2/237): رُمي بالأخوين: الرفض والكذب.

   والحديث رواه الديباجي عن ابن الأشعث بسند آخر عن محمد بن كعب القرظي مرسلا.

   **الطريق الثالثة:** قال الخطيب في جزئه (1): أخبرنا أبوالحسن علي بن يحيى بن جعفر إمام المسجد الجامع بأصبهان -وما كتبته إلا عنه- ثنا أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ثنا أبوحنيفة محمد بن حنيفة الواسطي، ثنا الحسن بن جبلة الشيرازي، نا أبومنصور أيوب بن سليمان الرقي، ثنا عيسى بن يونس، عن سفيان الثوري، عن عبدالأعلى، عن عبدالرحمن، عن علي مرفوعا بمعناه.

   ورواه ابن طولون في الترشيح (15) من طريق الخطيب به.

   وسنده منكر شديد الضعف: فمحمد بن حنيفة ضعفه الدارقطني، وشيخه لم أجد له ترجمة، وسبق إلى قول ذلك عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (3/191 و9/344)، وعبدالأعلى بن عامر ضعيف.

   وأبومنصور أيوب بن سليمان الرقي لم أهتد لترجمته، وقد ذكر محمد بن سعيد الحراني في تاريخ الرقة (58) راوياً يقال له أيوب بن سليمان الأسدي، وهو من طبقة أقدم، فإنه يروي عن عطاء بن أبي رباح، ثم كناه الخطيب أبا أمية في المتفق والمفترق (1/452).

   وعيسى بن يونس هو السبيعي، وعبدالرحمن هو ابن أبي ليلى.

   وأرى في السند علة أخرى، أشار إليها الخطيب بقوله إنه لم يكتبه إلا عن شيخه المعروف بابن عبدكويه، الذي تفرد به عن الطبراني فيما يظهر! على أن ابن عبدكويه وثقه الذهبي في السير (17/478).

   ولم أجد هذا الحديث في ما وقفتُ عليه من كتب الطبراني، ولا في مصدر آخر، ولا ذكره يوسف أوزبك في مسند علي مع استيعابه (5/1874)، فلا أرى للحديث أصلا عن الثوري، ومن دلائل ذلك تنقُّل هذا الحديث الفرد بين عدة بلدان، والله أعلم.

   **الطريق الرابعة:** قال ابن حجر في أمالي الأذكار (67 و68): وجاء عن علي رضي الله عنه حديث آخر فيه مخالفة كبيرة لجميع ما تقدم، أخرجه أبونعيم في كتاب قربان المتقين بسندين متصل ومنقطع عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صلى الضحى أربع ركعات في يوم جمعة، في دهره مرة واحدة، يقرأ فيها فاتحة الكتاب، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، وقل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس، وآية الكرسي، في كل ركعة عشر مرات، فإذا تشهد قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، أربعين مرة، رفع الله عنه شر أهل السماء وشر أهل الأرض.." فذكر حديثا مطولا في نحو ورقة.

   قال أبونعيم بعد تخريجه: فيه ألفاظ مكذوبة، وآثار الوضع عليه لائحة. انتهى كلام ابن حجر.

   قلت: لم يسق إسناده، ولا حاجة لذلك، فهو ظاهر الوضع كما قال أبونعيم.

   **13- حديث ابن عمر:**

   رواه الحاكم (1/319) –وعنه ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (394) وابن طولون في الترشيح (38)- عن أحمد بن داود بن عبدالغفار، نا إسحاق بن كامل، ثنا إدريس بن يحيى، عن حيوة بن شريح، عن يزيد بن أبي حبيب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة، فلما قدم اعتتنقه وقبّل بين عينيه، ثم قال: ألا أهبك"؟ الحديث بمعناه.

   قال الحاكم: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه.

   قلت: بل فيه أحمد بن داود، وقد كذبه الدارقطني وغيره.

   وبذلك تعقب الحاكمَ المنذريُّ في الترغيب (1/269)، والذهبي في تلخيصه (كما في أمالي ابن حجر 57 واللآلئ 2/41 والتصحيح للسيوطي 25 وليس في المطبوع من تلخيص المستدرك، ولا ذكره ابن الملقن في مختصر استدراك الذهبي على الحاكم، ولا تعقبه الذهبي في تاريخ الإسلام 17/57)، والعراقي في ذيل الميزان (181) وفي شرح الترمذي (كما في التصحيح للسيوطي 25)، وابن ناصر الدين في الترجيح (65)، وابن طولون.

   وقال العراقي في شرح الترمذي (كما في الفتوحات الربانية 4/316 وانظر أمالي الأذكار 57): إن سنده ضعيف جداً لا نور عليه.

   وقال البيهقي من قبل: أحمد بن داود المصري ضعيف.

   قلت: وإسحاق بن كامل مجهول يروي المناكير (كما في اللسان 1/368)، وقال العراقي في شرح الترمذي: لا أدري من هو (كما في التصحيح للسيوطي 25).

   فالحديث موضوع بهذا الإسناد.

   وقد تقدمت الرواية عن نافع عن عبدالله بن جعفر عن أبيه، وليست بأحسن حالاً؛ كما هو مذكور في موضعه.

   وقد سبق طريق آخر لابن عمر، من رواية أبان بن أبي عياش عن أبي الجوزاء عنه موقوفا، وهذا شديد الضعف أيضا، مضى ذلك في الكلام على اختلاف حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

   **14- حديث أنس، قال:**

   إن أم سُليم غدت على النبي الله صلى الله عليه وسلم فقالت: علِّمْني كلمات أقولهن في صلاتي، فقال: "كبِّري الله عشرا، وسبحي الله عشرا، واحمديه عشرا، ثم سلي ما شئت، يقول: نعم، نعم".

   أورد حديثه في صلاة التسبيح: الترمذيُّ (481) والطوسي تَبَعاً في مستخرجه (2/451) والحاكم (1/317) والضياء في السنن والأحكام (2/298) والمنذري في الترغيب (1/271).

   فتعقب الحافظ العراقي في تكملة شرح الترمذي (1/150/أ كما في حاشية مستخرج الطوسي، وجزء السيوطي، وتحفة الأحوذي 2/597) بقوله: إيراد هذا الحديث في باب صلاة التسبيح فيه نظر، فإن المعروف أنه ورد في التسبيح عقب الصلوات، لا في صلاة التسبيح، وذلك مبين في عدة طرق، منها في مسند أبي يعلى والدعاء للطبراني.. الخ.

   **15- قول عبدالله بن المبارك:**

   روى الترمذي (481) -ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (24 صلاة التسبيح)- عن أحمد بن عبدة، وهو الآمُلي.

   وروى الحاكم (1/319) -وعنه البيهقي في شعب الإيمان (2/508 رقم 603)- من طريق عبدالكريم بن عبدالله،

   وقال أبوطالب المكي في قوت القلوب (1/94): حدَّثونا عن سهل بن عاصم،

   قال ثلاثتهم: ثنا أبووهب، وهو محمد بن مزاحم، قال: سألت عبدالله بن المبارك عن الصلاة التي يُسَّبح فيها، قال:. . فذكر صفتها مغايرة لحديث ابن عباس، وموافقة لرواية أبان بن أبي عياش المتروك عن أبي الجوزاء عن ابن عمرو.

   قلت: وأبووهب محمد بن مزاحم سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وقال عنه ابن سعد: كان خيّرا فاضلا. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي في الإرشاد: قيل إنه صدوق. وقال السليماني: فيه نظر. وقال الذهبي في الميزان وابن حجر في التقريب: صدوق.

   وروى الترمذي (481) -ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (25 صلاة التسبيح)- عن أحمد بن عبدة، عن أبي وهب، عن عبدالعزيز بن أبي رِزمة، عن ابن المبارك في شيء من صفة صلاة التسبيح.

   وروى عن أحمد بن عبدة، عن وهب بن زمعة، عن ابن أبي رزمة سؤاله لابن المبارك عن السهو في صلاة التسبيح.

   وعلقه أبوطالب المكي (1/94) عن ابن أبي رزمة.

   وأحمد بن عبدة الآملي لم أجد للمتقدمين فيه جرحا ولا تعديلا، وقال عنه الذهبي في الكاشف: صدوق. وتبعه ابن حجر في التقريب، وقد رواه عن ابن المبارك على ثلاثة أوجه، وقد توبع على الوجه الأول.

   وابن أبي رزمة له اختصاص بابن المبارك، ووثقه ابن سعد وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بقوي.

   وعلقه أبوطالب المكي كذلك (1/94) عن محمد بن جابر عن ابن المبارك في بعض صفة صلاة التسبيح، ولم يسق إسناده له، ولم أجده عند غيره، فالله أعلم بثبوته.

   قال الحاكم (1/320): رواة هذا الحديث عن عبدالله بن المبارك كلهم ثقات أثبات، ولا يُتهم عبدالله أن يُعلِّمه ما لم يصح عنده سنده.

   قلت: في الاحتجاج بخبر ابن المبارك نظرٌ، لأمور:

   أولها: أنه لم يُرْوَ عنه فعلُ الصلاة، ولا أن الحديث مرفوع، فضلا أن يكون صححه! إنما هي إجابات عمن سأله عن صفتها، وما استلزمه الحاكم ليس بلازم من أكثر من وجه، أجلاها أن ابن المبارك يروي عن عدد من الضعفاء، وفيهم من هو شديد الضعف.

   ونصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية (كما نقل الزبيدي في إتحاف السادة المتقين 3/482) أن ابن المبارك لم يفعلها.

   والثاني: أن الصفة التي ذكرها مخالفة للأحاديث التي مشّاها بعضهم، ولم تُذكر إلا في رواية أبان بن أبي عياش (كما نص ابن ناصر الدين في الترجيح 66)، فيظهر أن رواية أبان هي مستند ابن المبارك في فتواه، وأبان متروك، وممن نبَّه على مخالفة ابنِ المبارك للمرفوع شيخُ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (11/579) وفيما نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (3/482)، وقال في منهاج السنة (7/434): وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل القيام، بل استحب صفة أخرى توافق المشروع؛ لئلا تُثبت سنةٌ بحديث لا أصل له.

   الثالث: حتى لو ثبت أن ابن المبارك فعلها أو علّمها -وهو إنما أدرك صغار التابعين- فلا تثبت بذلك سنةٌ ولا شرع، ناهيك أن يُحتج على تصحيح الحديث بفعل مَنْ بعده!

   ولهذا قال أبوبكر بن العربي في عارضة الأحوذي (2/266): وأما تعديل ابن المبارك لها وتقسيمه وتفسيره من قِبَل نفسه فليس بحجة.

   **16- من فعل آخرين:**

   تقدم روايته من فعل **ابن عباس وعبدالله بن عمرو وأبي الجوزاء،** وهو من ضمن الاختلاف عليهم، ولا يثبت منه شيء.

   وقال الحاكم (1/319): "ومما يُستدل به على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه ومواظبتهم عليه وتعليمهن الناس، منهم عبدالله بن المبارك رحمة الله عليه".

   قلت: فلم يذكر فعلها لا عن الصحابة ولا عن التابعين.

   وقال ابن حجر: قال عبدالعزيز بن أبي رواد -وهو أقدم من ابن المبارك: من أراد الجنة فعليه بصلاة التسبيح. (نقله السيوطي في اللآلئ 2/43 وفي التصحيح، وابن علان في الفتوحات الربانية 4/319).

   قلت: لم يذكروا سنده ولا من أخرجه، وقد قال ابن ناصر الدين في الترجيح (41-42): بلغنا عن وهب بن زمعة المروزي قال: قال عبدالعزيز بن أبي رواد: (فذكره)

   وقد مضى قريبا رواية وهب بن زمعة عن عبد العزيز بن أبي رزمة عن ابن المبارك في التسبيح، فأخشى أن يكون تحرف الاسم، ولا سيما أن وهبا لم تُذكر له رواية عن ابن أبي رواد، وهو قديم، بل إنه شيخ ابن المبارك -شيخ وهب-! وقد تقدم هناك أنه الراوي عن وهب رواه من ثلاثة أوجه عن ابن المبارك!

   فالغالب عدم صحته عن ابن أبي رواد، على أن فيه ضعفا، وقد توفي سنة تسع وخمسين ومائة، وهو من طبقة أواسط أتباع التابعين.

   وروى أبوالمحاسن الروياني في المعجزات (ساق سنده ابن ناصر الدين في ذيل جزء الدارقطني رقم3 وفي الترجيح 73) بسند صحيح عن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري الزاهد (ت298)، قال: ما وجدت في الشدائد والغموم مثل ما يصلي الرجل صلاة التسبيح، ثم يدعو بهذا الدعاء في السجود.. (فذكر دعاء)

   **قلت: ويقال عن كليهما ما قيل في أثر ابن المبارك، فضلا أن ابن أبي رواد والحيري ليسا من أهل** **الشأن في التصحيح والتضعيف.**

   **ووقفتُ على أناس بعدهم، أضربتُ عن ذكرهم لتأخرهم.**

   **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (كما نقل الزبيدي في إتحاف السادة المتقين 3/482): "لم يعمل بها أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا ابن المبارك، ولا غيرهم، بل نص أحمد وغيره على كراهتها، ولم يسبحها أحد من الأئمة".**

   **وقال ابن تيمية** في منهاج السنة (7/434)**: إن صلاة التسبيح** لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين، بل أحمد بن حنبل و أئمة أصحابه [في المطبوع: الصحابة] كرهوها وطعنوا في حديثها، وأما مالك وأبوحنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم؛ لا نَقْلٌ عن الأئمة.

   **تلخيص الطرق السابقة والكلام عليها:**

   **نص الحفاظ على أن أمثل طرق الحديث وأصحها طريق موسى القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن** ابن عباس **مرفوعا.**

   **وتبيَّن أن هذه الطريق واهية منكرة، لها أربع علل: ضعف القنباري -على التحقيق في حاله-، وتفرده بالحديث -وتفردُّه غير مقبول لا من طبقته ولا من مثل حاله-، ومخالفته في رفع الحديث –والصحيح عند متقدمي الحفاظ إرساله-، والمخالفة في متنه.**

   **وروي من طريقين آخرين عن ابن عباس مرفوعا، فالأولى ضعيفة جدا، والثانية موضوعة.**

   **وله طريق رابعة عن ابن عباس، رُويت عن أبي الجوزاء عنه موقوفا، وكل طرقه واهية إلى أبي الجوزاء، وهي من ضمن الاختلاف الكثير على أبي الجوزاء في رواية الحديث.**

   **أما حديث** عبدالله بن عمرو بن العاص، **فقد رُوي عن عمرو بن مالك النُّكْري عن أبي الجوزاء عنه موقوفا على الأصح، ومع ضعف النكري فقد خولف، والأقوى في روايته: عن** ابن عباس **موقوفا.**

   **وقد اختُلف على أبي الجوزاء اختلافا كثيرا، فروي من أوجه كلها واهية عنه عن ابن عباس موقوفا.**

   **وروي عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو مرفوعا، وتوبع على رفعه، وكل طرقه واهيات ومناكير.**

   **وروي عن أبي الجوزاء به موقوفا، وسنده فرد غريب، وهو عندي معلول، على أن فيه إرسالا على الأقل.**

   **وروي عنه عن ابن عُمَر مرفوعا وموقوفا، وسندهما ضعيف جدا.**

   **وروي عن أبي الجوزاء من فعله، وهو ضعيف أيضا.**

   **وروي من** حديث أبي رافع الأنصاري، **وسنده ضعيف جدا.**

   **وروي من حديث** الأنصاري، وقيل: الأنماري، **وسنده فرد غريب، وهو ضعيف إما للجهالة والإرسال، أو للانقطاع وجهالة الواسطة.**

   **وروي من حديث** العباس بن عبدالمطلب **من طريقين: الأول ضعيف جدا، والثاني موضوع.**

   **ومن حديث** الفضل بن العباس **من طريقين، أحدهما شديد الضعف، والآخر موضوع.**

   **ومن حديث** جعفر بن أبي طالب **بسند معضل شديد الضعف، وبسندين آخرين موضوعين.**

   **ومن حديث** عبدالله بن جعفر بن أبي طالب **بسند موضوع.**

   **ومن حديث** أم سلمة **بسند موضوع.**

   **ومن حديث** علي بن أبي طالب **من طريقين ضعيفين جدا، وثلاث طرق موضوعة.**

   **ومن حديث** عبدالله بن عمر بن الخطاب **بسند موضوع، وله سند آخر إليه؛ رُوي مرة مرفوعا وأخرى موقوفا، وهو ضعيف جدا.**

   **وأورده بعضهم من حديث** أنس بن مالك، **وهو وهم، والصحيح أنه ليس في صلاة التسبيح، بل في التسبيح عقب الصلوات.**

   **وروي من مرسل** أبي رافع إسماعيل بن رافع **-على خلاف عليه- وهذا ضعيف جدا.**

   **ومن مرسل** محمد بن كعب القرظي، **وهو موضوع.**

   **وروي فعلُه عن** ابن عباس، وعبدالله بن عمرو، وأبي الجوزاء، وابن أبي رواد، **ولم يثبت عنهم.**

   **وقيل إن ابن المبارك فعلها، ولم يثبت الفعل.**

   **وأقدم من ثبت لديّ أنه فعلها هو** أبوعثمان سعيد الحيري، **وقد توفي آخر القرن الثالث!**

   **على أن رواة الحديث عليهم اختلاف، كالحكم بن أبان، وعمرو بن مالك النكري، وأبي الجوزاء، وأبان بن أبي عياش، وأبي رافع إسماعيل بن رافع.**

   **فتبيّن أن جميع طرقه واهية لا تصلح للاعتبار عندي، إلا من يرى حديث الأنصاري المرفوع؛ ورواية مسلم بن إبراهيم عن المستمر عن أبي الجوزاء عن ابن عمرو الموقوفة: صالحتين للاعتبار، فهنا لا تصلح التقوية بهما، لأن الأولى مرفوعة، والثانية موقوفة، واختلف فيهما المَقول له.**

   **فالخلاصة من جهة الإسناد أن الحديث واه من جميع طرقه في نقدي، ولا تصلح طرقه للتقوية.**

   الكلام على متنه:

   **أما المتن فقد حصل اختلاف شديد في تحديد المَقول له في الحديث، حتى في الطريقين آنفَي الذكر اللتَين قد يستشهد بهما بعضُهم: فإن الأولى قالها النبي صلى الله عليه وسلم لجعفر بن أبي طالب، والثانية لم يُذكر فيها المقول له، بل فيها: أوصى عبدُالله بن عمرو، وليس لجعفر فيها ذكر.**

   **وفي المتن ما يُنكر جدا، ولم أجد من نبّه عليه قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: "لا يجوز إثبات شرع بحديث لا تُعرف صحته، فكيف بما يُعلم أنه موضوع؟ فإن قوله: "إذا فعلتَ ذلك غفر لك ذنبك كله، دقه وجله، أوله وآخره، سره وعلانيته" كلام مجازفة، لا يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مجرَّد صلاة أربع ركعات لا توجب ذلك كله، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضمن في عَمَلٍ أنه يُغفر لصاحبه ما تأخر من ذنبه، وقد جمع عبدالعظيم المنذري في ذلك مصنفا، وأحاديثه كلها ضعيفة، بل باطلة، حتى حديث العمرة بإحرام من المسجد الأقصى، وإنما الأحاديث الصحيحة مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان إيمانا واحتسابا غُفر له ما تقدم من ذنبه"، "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفر له ما تقدم من ذنبه"، "من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه"، "من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لم يحدّث فيهما نفسه بشيء غفر له ما تقدم من ذنبه"، وكقوله: "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، [ورمضان إلى] رمضان، مكفرات لما بينهن إذا اجتُنبت الكبائر". فهذه الأحاديث الصحيحة هي التي رواها أهل الصحيح وتلقاها أهل العلم بالقبول". (نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين 3/482)**

   **قلت: يقصد شيخ الإسلام أنه لم يثبت نصٌّ في المغفرة لمطلق الذنوب المتأخرة، وظاهر كلامه عن مصنف المنذري هو هذا، وإلا فقد ثبت حديث أبي قتادة مرفوعا: "صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده". رواه مسلم (1162).**

   **أمرٌ آخر: ولو كان الفضل العظيم الجزيل المترتب على هذه الصلاة ثابتاً لاهتمّ الثقات بنقله؛ واستفاض عنهم، لا عن المتروكين والضعفاء!**

   **وقد أشار العلامة ابن عثيمين في فتاويه لهذا وغيره (14/327).**

   **وأمر آخر مما يُستنكر في المتن، وهو مغايرة صفة صلاة التسبيح لهيئات الصلاة الثابتة -سواء الصلوات العادية، أو صلاة الكسوف، والاستسقاء- في السنة الصحيحة، وهو ما نبّه عليه الحافظ ابن حجر في التلخيص، وسماحة الشيخ ابن باز هنا، بل ذكر العلامة العثيمين مفارقتها لسائر العبادات من جهة التخيير، وذلك في الموضع السابق من فتاويه.**

   **أمرٌ آخر: وهو الزعم بأن هذه الصلاة لا يُقدر عليها ولا تُطاق مرّةً في اليوم، ولا في الأسبوع، ولا في الشهر، ولا حتى مرّةً في السنة! وممن أجاد في الكلام على هذا من المعاصرين: العلامة ابن عثيمين في مجموع فتاويه (14/330)، وقارَن بينه وبين الحج؛ أحد أركان الإسلام الخمسة.**

   **وبناء على ما سبق** فالحديث واهي الإسناد منكر المتن، **ولا يثبت فيه شيء كما نص عليه جماعة من متقدمي الأئمة، ومن حكم بوضعه -كابن الجوزي وابن تيمية وابن عبدالهادي والسراج القزويني والشوكاني، ويأتي كلامهم- فما أبعد، ولم أجد أحداً ممن تعقب حكمهم بالوضع حقق النظر في متنه، فضلا عن تحرير الكلام في علل أسانيده.**

   أقوال العلماء في الحديث ومناقشتها:

   من ضعف الحديث:

   **أقدم من رأيتُ له كلاما في الحديث هو** **ابن المديني** رحمه الله، فقال في كتاب العلل (كما في إتحاف المهرة 7/486): هو حديث منكر.

   **وقرنه** الإمام أحمد **رحمه الله.**

   **فقال الكوسج في مسائله لأحمد (3309) قُلْتُ: صلاةُ التسبيحِ ما ترى فيها؟**

   **قال أحمد: ما أدري، ليس فيها حديثٌ يثبت.**

   **وقال ابن هانئ في مسائله: سئل أحمد عن صلاة التسبيح؟ فقال: إسناده ضعيف.**

   وقال عبدالله بن أحمد في المسائل (89): سمعت أبي يقول: لم تثبت عندي صلاة التسبيح، وقد اختلفوا في إسناده، لم يثبت عندي. وكأنه ضعف عمرو بن مالك النكري.

   وقال الأثرم: سألت الإمام أحمد عن صلاة التسبيح، فقال: لا يعجبني، ليس فيها شيء صحيح، ونفض يده كالمنكر. (انظر: أجوبة ابن حجر على أحاديث منتقدة في المشكاة 3/1776 نقلا عن المغني للموفق 2/551 إلا أنني لم أر النسبة للأثرم في طبعات المغني)

   **وقال ابن القيم في بدائع الفوائد (4/923-924): إن الإمام أحمد قال في رواية مهنا وعبدالله: صلاة التسبيح لم يثبت عندي فيها حديث، وقال في رواية أبى الحارث: صلاة التسبيح حديث ليس لها أصل، ما يعجبني أن يصليها، يصلي غيرها. وقال علي بن سعيد: ذكرتُ لأبي عبدالله حديث عبد الله بن [عمرو] من رواية المستمر بن الريان فقال: المستمر شيخ ثقة، وكأنه أعجبه. ا.هـ.**

   **وقال أحمد بن [أصرم] بن خزيمة المزني في مسائله لأحمد: سمعته سئل عن صلاة التسبيح التي تُروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس: "يا عم، ألا أحبوك"؛ فضعّفه من قبل الرجال، وقال: ليس في هذا حديث، يعني يُعتمد عليه. (نقله الزبيدي في شرح الإحياء 3/482).**

   **وقال أبوبكر الخلال في كتاب العلل (نقله العلائي في النقد الصحيح 42 وابن حجر في النكت الظراف 6/280 وفي الأمالي، وعنه ابن علان في الفتوحات 4/320 والزبيدي في إتحاف السادة المتقين 3/478): قال علي بن سعيد: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح، فقال: ما يصح عندي فيها شيء. فقلت: حديث عبدالله بن عمرو؟ قال: كلٌّ يرويه عن عمرو بن مالك، يعني: وفيه مقال. فقلت: وقد رواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء؟ قال: من حدثك؟ قلت: مسلم، يعني ابن إبراهيم، فقال: المستمر شيخ ثقة، وكأنه أعجبه.**

   قال ابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (48): وقال أحمد في علل الخلال: ما يصح عندي في صلاة التسبيح شيء. قلت [يعني ابن حجر]: ولا يلزم من نفي الصحة ثبوت الضعف، لاحتمال [الوسط] وهو الحسن، وقد قال أحمد بعد ذلك لما قيل له: إن المستمر بن الريان رواه، فقال: هو شيخ ثقة، وكأنه أعجبه.

   واعتبر ابنُ حجر - وقبله العلائي في النقد الصحيح (رقم 3)- هذا النص تراجعا من الإمام أحمد في تضعيف الحديث، وهذا يُجاب عنه بأمور:

   أولا: أن أصحاب وأتباع الإمام أحمد لم ينقلوا عنه اختلافا في قوله، بل أطلقوا عنه الحكم بضعف الحديث، وهم أعلم وأدرى بمذهب إمامهم، ومنهم الموفق ابن قدامة في المغني (2/551) وابن مفلح في الفروع (1/507) وفي الآداب الشرعية (2/289).

   ثانيا: أن معنى التعجب لا يقتضي الرجوع عن ضعفه، بل قد يكون من باب الاستغراب والإنكار لورود الحديث بسند ظاهره السلامة، أو استحسان الفائدة، وهذان معنيان معروفان عند الحفاظ، وعدمُ معرفة مثل الإمام أحمد لهذه الطريق شاهدٌ على ذلك؛ ودليلٌ على غرابة الطريق، وإلا فهو لم يضعف الحديث بالنُّكري فقط، بل نصت الروايات أنه ضعف الحديث للرجال، وبأن في الحديث اختلافاً، وأن حكمه على الحديث جاء مع معرفة أن له طرق، على أن قوله "كأنه أعجبه" هو من كلام الراوي عنه، وليس نصاً من الإمام، وربما ينصرف لمدح راويه لا مرويه.

   ثالثا: وعلى فرض أن الإمام أحمد صحح الحديث في هذه الرواية، فالترجيح هو رواية الجماعة عنه في التضعيف، وهي روايات كبار أصحابه المشهورين.

   رابعا: أن رواية المستمر ليست مرفوعة، بل موقوفة، فلو كان الإمام أحمد يصحح رواية المستمر بذاتها فهو يصحح الوقف، ولا يصحح الحديث المرفوع.

   خامساً: وعلى فرض تصحيح الإمام أحمد فيكون قد رجع عنه، لأن علي بن سعيد توفي سنة 257 وهو من جلساء الإمام أحمد، وكان يناظره، وأدرك كثيرا من شيوخه، فهو قريب من طبقة الإمام أحمد، فروايته عنه قديمة غالباً، وهناك عدد من أصحاب الرواية الذين تأخروا في الأخذ عن الإمام أحمد نقلوا عن الإمام التضعيف المطلق لكل ما في الباب، فكان التضعيف هو ما استقر عليه حكم الإمام.

   **سادساً: إن رواية المستمر هذه غريبة، فلم يعرفها الإمام أحمد على توسعه واطلاعه، ثم ذكرتُ أن تعجبه يحتمل معنى الاستغراب والاستنكار، ويثبت ذلك لديّ بأنه بقي مضعفا للحديث بعد معرفته لرواية المستمر على ما مضى شرحه، ثم إن الإمام أبا داود -وهو تلميذ أحمد- جعل رواية النكري هي الأصل في إيراد الحديث، ثم علق رواية المستمر، مع أنهما موقوفتان عنده سواء، ومنهجه معروف في تقديمه لأصح ما في الباب وللمشاهير، كما ذكر في رسالته لأهل مكة.**

   **كذلك يُورَد على تلك الرواية إطباق الحفاظ -ومنهم أبوداود نفسه- على اعتبار طريق موسى القنباري عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس هي أصح وأمثل طرق الحديث، ولو ثبتت عندهم طريق المستمر لما عدلوا عنها إلى تلك.**

   **كذلك فقد نص عدد من الأئمة -غير الإمام أحمد- على أنه لا يثبت في الباب شيء: كالترمذي، والطوسي، والعقيلي، وبعدهم ابن العربي، وأبوشامة، والعراقي، وهو مفهوم كلام ابن راهويه -ويأتي النقل عنهم- فهذا تضعيف ضمني لهذه الطريق.**

   **كذلك فمن أدلة نكارة طريق مسلم بن إبراهيم عن المستمر التفرد الطويل بإسنادها؛ وليس تفرداً عادياً، فإنه عن راو اختَلَف عليه الضعفاء كثيرا، وفي متنٍ كثر الكلام والاختلاف فيه، ثم إن هذه الطريق عزيزة المخرج جداً، فلم يوردوها عن الدارقطني، ولا رواها الخطيب، ولا ذكرها ابن ناصر الدين ولا ابن طولون -مع استيعابهم- إنما روى الخطيب رواية يحيى بن السكن -وهو واه- عن المستمر، فإعراض الرواة والحفاظ عن هذه الطريق يورث الريبة فيها.**

   **والخلاصة أن رواية المستمر غريبة لا تصح في نقدي، وأستظهر أن تكون علة طريق المستمر إحدى اثنتين: إما أن تكون رواية النكري -المشهورة عن أبي الجوزاء- قد دخلت على المستمر، أو أن رواية يحيى بن السكن -الذي رواه عن المستمر- قد دخلت على مسلم بن إبراهيم، فيرجع الحديث إلى رواية الضعفاء، ويتأيَّد ذلك بما سبق ذكره، فلا ينبغي أن يتشبث الإنسان بظاهر السند ويغفل عن ملاحظة كل هذه الأمور والقرائن في السند والمتن، حتى إن ثبتت الرواية إلى أبي الجوزاء فقد بيّنتُ سابقاً أن روايته عن عبدالله بن عمرو غريبة، ولم يثبت سماعه منه من وجه صحيح، وهو كثير الإرسال، فالظاهر هو الانقطاع، والله أعلم بالصواب.**

   وقال **الترمذي** (481): وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء، وقد رأى ابنُ المبارك وغيرُ واحد من أهل العلم صلاةَ التسبيح، وذكروا الفضل فيه.

   وقال **الطوسي** في المستخرج على الترمذي (2/452): وقد روي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء.

   وضعفه **ابن خزيمة،** ويأتي كلامه.

   وقال **العقيلي** في الضعفاء الكبير (1/124)**:** ليس في صلاة التسابيح حديث يثبت.

   وقال ابن حجر في أمالي الأذكار (76-77): وأما قول العقيلي: لا يثبت، فكأنه أراد نفي الصحة، فلا ينتفي الحسن، أو أراد وصفه لذاته، فلا ينتفي بالمجموع.

   قلت: هذا توجيه فيه تكلف، لأن عبارة العقيلي عامة، ثم منهجه المعروف في كتابه الضعفاء أنه إذا أتبع الحديث بحكم عام -كما في حديثنا هذا- فإنما يقصد كل ما روي في هذا الباب، وعلى ذلك مشى جميع من وقفتُ عليه ممن نقل كلام العقيلي قبل ابن حجر، كابن الجوزي في الموضوعات (2/146) والبدر الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب (299 مع جنة المرتاب)، والمنذري في مختصر السنن (2/89)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (1/141)، وغيرهم.

   وقال **الخليلي** في الإرشاد (1/325-327 منتخبه)**:** وقد تفرد الحكم بن أبان العدني عن عكرمة بأحاديث، ويُسند عنه ما يَقِفُهُ غيره، وهو صالح ليس بمتروك، منها حديث صلاة التسبيح.

   وقال **أبوبكر بن العربي** في عارضة الأحوذي (2/267 وفيه تصحيفات صححتها من الأذكار للنووي 359)**:** ليس لها أصل في الصحة ولا في الحسن، وإن كان غريبا في طريقه، غريبا في صفته، وما ثبت بالصحيح يغنيك عنه، وإنما ذكره أبوعيسى لينبه عليه لئلا يُغترَّ به.

   وتبع **البدرُ الموصليُّ** في المغني عن الحفظ والكتاب (299 مع جنة المرتاب) العقيليَّ في الحكم بأنه لا يصح في الباب شيء.

   وأورده **ابن الجوزي** في الموضوعات (2/143)، وقال: هذه الطرق كلها لا تثبت. وأعل تسعة من طرقه ورواياته.

   وضعف الحديث **الموفق ابن قدامة** في المغني (2/552) بقوله: لم يُثبت أحمد الحديث المروي فبها، ولم يرها مستحبة، وإن فعلها إنسان فلا بأس؛ فإن النوافل والفضائل لا يُشترط فيها صحة الحديث.

   قلت: والذي يهمنا هنا حكمه على الحديث بالضعف، أما مسألة العمل بالضعيف في الفضائل ففيها كلام معروف.

   وقال **المنذري** بعد أن نقل تضعيف الترمذي والعقيلي لأحاديث الباب: وقد وقع لنا حديث صلاة التسبيح من حديث العباس بن عبدالمطلب، وأنس بن مالك، وغيرهما، وفي كلها مقال، وأمثل الأحاديث فيها حديث عكرمة عن ابن عباس.. ثم ذكر ثقة رجاله. (كما في مختصر السنن 2/89 وفي موافقاته -كما في البدر المنير 10/236).

   ويُلاحظ أنه نص على أن كل طرقه ضعيفة، ثم ذكر أمثلها، رغم توثيقه لرجالها، ويأتي كلام آخر للمنذري يُفهم منه تصحيح الحديث.

   وضعفها **العز بن عبدالسلام** في مساجلة علمية مع ابن الصلاح (ص36).

   وقال **أبوشامة المقدسي** في الباعث على إنكار البدع والحوادث (66)**:** لم تصح على كثرة طرقها، لم يَصْفُ منها طريق، ولا يغتر بإخراجها في سنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، ثم في مستدرك الحاكم، وسنن البيهقي، وبأنه قد صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب جزءاً جمع فيه طرقها وتسمية من رواها من الصحابة، فقد قال إمام الأئمة محمد بن إسحق بن خزيمة في صحيحه: باب صلاة التسبيح إن صح الخبر، فإن في القلب منه. وقال الحافظ أبو جعفر العقيلي: ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت. وأخرجها الشيخ أبو الفرج في كتاب الموضوعات، وطرقها كلها ما تخلو من وقف أو إرسال أو ضعف رجال، والله أعلم.

   وقال **النووي** في خلاصة الأحكام (1979) وفي المجموع (4/59)**:** قال العقيلي وابن العربي وآخرون إنه ليس فيها حديث صحيح وحسن.

   وقال في المجموع أيضا رداً على من استحبها: في هذا الاستحباب نظر، لأن حديثها ضعيف، وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف، فينبغي ألا يُفعل بغير حديث، وليس حديثها بثابت.

   وضعفه أيضاً في كتاب الأذكار (359-360 عامر ياسين).

   **وقال** شيخ الإسلام ابن تيمية **في مجموع الفتاوى (11/579) وفي الفتاوى العراقية (2/743-744 المكتب الإسلامي)**: **لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل أحمد ضعف الحديث، ولم يستحب هذه الصلوات، وأما ابن المبارك فالمنقول عنه ليس مثل الصلاة المرفوعة إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فإن الصلاة المرفوعة إلى النبى ليس فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية، وهذا يخالف الأصول، فلا يجوز أن تُثبت بمثل هذا الحديث، ومن تدبر الأصول علم أنه موضوع.**

   **وقال في منهاج السنة (7/434 -وعنه** الشمس ابن عبدالهادي **في رسالة لطيفة 59-60): كل صلاة فيها الأمر بتقدير عدد الآيات أو السور أو التسبيح فهي كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، إلا صلاة التسبيح؛ فإن فيها قولين لهم، وأظهر القولين إنها كذب، وإن كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم، ولهذا لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين، بل أحمد بن حنبل و أئمة الصحابة كرهوها و طعنوا في حديثها، وأما مالك وأبوحنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم، لا نقلٌ عن الأئمة، وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل القيام، بل استحب صفة أخرى توافق المشروع، لئلا تثبت سنة بحديث لا أصل له.**

   **وله كلام طويل نفيس في إبطال الحديث رواية ودراية، نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (3/482).**

   ونقل ابن عبدالهادي في أحكامه تضعيفه عن **ابن تيمية، والمزي.** (كما في التلخيص الحبير 2/7).

   ونقل ابن حجر في الأمالي (كما في اللآلئ 2/43 وإتحاف السادة المتقين 3/481) أن ابن تيمية و**الشمس محمد ابن عبدالهادي** قالا: إن خبرها باطل.

   **وقال** الذهبي **في تلخيص الموضوعات** (ص192) **بعد أن ضعّف طرق الحديث التي ساقها ابن الجوزي: لا ينبغي أن تُذكر هذه الطرق في الموضوعات.**

   ولكنه لا يصحح الحديث، فقد نقل ابن عبدالهادي عنه في أحكامه (كما في التلخيص الحبير 2/7) أنه يتوقف في الحديث، بل قال الذهبي في الميزان (4/213): إن حديث القنباري في صلاة التسبيح من المنكرات، ولا سيما والحكم بن أبان ليس أيضا بالثبت. وله في الحديث جزء مفرد.

   وقال **ابن القيم** في فوائد حديثية (115)**:** وأما صلاة التسبيح، وصلاة الحاجة، وصلاة يوم عاشوراء وإحياء ليلته.. [وذكر بعض الصلوات] فلا يصح شيء منها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل أكثرها موضوعة عليه، وأمثلها صلاة التسبيح.

   وقال السراج **عمر بن علي القزويني** في الموضوعات في مشكاة المصابيح (انظر آخر المشكاة 3/1775): إن صلاة التسابيح موضوعة، قاله الإمام أحمد بن حنبل وكثير من الأئمة.

   وضعفه **الحافظ العراقي** في المغني عن حمل الأسفار (558) بقوله: قال العقيلي وغيره: ليس فيها حديث صحيح.

   قال **الفيروزأبادي** في خاتمة سفر السعادة (349): باب صلاة التسبيح لم يصح فيه حديث.

   وقال **ابن ناصر الدين** في الترجيح (36-37 ونحوه في 65)**:** إن حديث صلاة التسبيح من الحديث الضعيف في باب الترغيب في فضائل الأعمال، وغالب طرقه غير قوية، وأمثلها حديث أبي الفضل العباس من رواية ابنه عبدالله بن العباس رضي الله تعالى عنهما.

   وإن كان في آخر جزئه قد مال إلى تقوية الحديث، وعدَّها مقاربة للصحيح بطرقها، كما سيأتي.

   وقال **الحافظ ابن حجر** في التلخيص الحبير (2/7): "والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبدالعزيز وإن كان صادقا فلا يُحتمل منه هذا التفرد".

   قلت: كلامه هنا عن الحديث دقيق وفي غاية التحقيق، لكنه صحح الحديث في كتبه الأخرى، كما سيأتي.

   ونقل ابن حجر في إتحاف المهرة (7/486) إنكار ابن المديني للحديث في العلل، محتجا به ومقراَ.

   وقال **محمد بن طولون الصالحي** في الترشيح (ص28)**:** لحديث صلاة التسبيح هذه طرق مروية، غالبها غير قوية، وأمثلها حديث أبي الفضل العباس من رواية ابنه عبدالله بن عباس.

   على أن الناظر في جزئه يراه مائلا إلى تقوية الحديث، فقد ختمه بنقل من صحح الحديث، وأبيات ابن ناصر الدين التي فيها حكمه على الحديث بأنه مقارب للصحيح بطرقه.

   وضعفه أُناس بعدهم، من أبرزهم **الشوكاني** في الفوائد المجموعة (38)، والسيل الجرار (328)، بل قال في تحفة الذاكرين (218): ولا شك ولا ريب أن هذه الصلاة في صفتها وهيئتها نكارةٌ شديدة مخالفة لما جرت عليه التعليمات النبوية، والذوق يشهد والقلب يصدق، وعندي أن ابن الجوزي قد أصاب بذكره لهذا الحديث في الموضوعات.

   وقال **حماد الأنصاري** (كما في المجموع في ترجمته 2/477)**:** صلاة التسابيح باطلة سندا ومتنا، وقد تكلف بعض الناس في صحة حديثها، فما كان ينبغي له.

   وقال سماحة الشيخ **ابن باز** في مجموع فتاويه ومقالاته (11/426)**:** اختلف العلماء في حديث صلاة التسابيح، والصواب أنه ليس بصحيح، لأنه شاذ ومنكر المتن ومخالف للأحاديث الصحيحة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة النافلة، الصلاة التي شرعها الله لعباده في ركوعها وجودها وغير ذلك، ولهذا الصواب: قولُ من قال بعدم صحته، لما ذكرنا، ولأن أسانيده كلها ضعيفة، والله ولي التوفيق..

   وصرح في فتوى لاحقة أنه موضوع، كما في مجموع فتاويه (26/377).

   وقال في فتاوى نور على الدرب (2/1056): صلاة التسابيح غير ثابتة وغير صحيحة على الصحيح، وأحاديثها شاذة وضعيفة لا يعوّل عليها ولا يُشرع فعلها.

   وقال في فتوى أخرى (2/1057): إن أحاديثها عند أهل التحقيق ضعيفة لا تصح، وفيها مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الصلاة.

   وجاء في فتاوى **اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** (4/472 و8/164) برئاسة سماحة الشيخ: صلاة التسبيح بدعة، وحديثها ليس بثابت، بل هو منكر، وذكره بعض أهل العلم في الموضوعات.

   وكذا اعتمد العلامة **ابن عثيمين** بطلانها في مجموع فتاويه (14/323-331).

   قلت: ويمكن أن أُلحق بالمضعفين مَنْ نصَّ على أن أصح ما في الحديث طريق موسى القنباري، لأنها ضعيفة، فيكون ضعف الحديث بالإشارة، مثل **مسلم بن الحجاج، وأبي داود، وابنه أبي بكر.**

   **تحرير عبارات نُقل فيه التصحيح عن بعض الأئمة، ولا تثبت:**

   فممن نُقل عنه تصحيح الحديث **أبوداود السجستاني وابنه أبوبكر،** وهذا تفصيل ذلك:

   فقد قال ابن شاهين في الثقات (1362 السامرائي، ص172 المباركفوري، 1302 قلعجي): سمعت عبدالله بن سليمان بن الأشعث [هو ابن أبي داود] يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث العباس.

   هكذا وقع الكلام في ثلاث طبعات رأيتُها من كتاب الثقات، وهكذا نقل في التهذيب (10/318).

   ونقل ابن حجر في أمالي الأذكار (37) أن ابن شاهين قال في كتاب الترغيب: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعت أبي يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث ابن عباس هذا.

   ولم أجده في المطبوع من الترغيب.

   وللتنبيه، فقد نقله المنذري في الترغيب (1/268) -وتبعه العلائي في النقد الصحيح (3) وغيره- عن أبي داود هكذا: "ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا، يعني حديث عكرمة عن ابن عباس"، وبين العبارتين فرقٌ بيِّن، والأول هو الراجح، بدليل قول أبي طالب المكي في قوت القلوب (1/93): حُدِّثنا عن أبي داود السجستاني أنه قال: ليس في صلاة التسبيح حديث أصح من هذا.

   قال **ابن خزيمة** في صحيحه (1216) عن رواية موسى القنباري عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس: إن صح الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.. ورواه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة مرسلا، لم يقل فيه عن ابن عباس.

   كما أطلق بعضهم -كالحاكم- أن **ابن خزيمة** صححه لمجرد روايته له في الصحيح! فقال ابن حجر في أمالي الأذكار (39 صلاة التسبيح): وكذا أطلق جماعة أن ابن خزيمة صححه، منهم ابن الصلاح، والمصنف [يعني النووي] في شرح المهذب، ومن المتأخرين السبكي، وشيخنا البلقيني في التدريب، لكن ابن خزيمة قال لما أخرجه: إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.

   وقال النووي في الأذكار (360 تحقيق عامر ياسين): "بلغنا عن الإمام الحافظ **أبي الحسن الدارقطني** رحمه الله أنه قال: "أصح شيء في فضائل السور فضل قل هو الله أحد، وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح". وقد ذكرتُ هذا الكلام مسنداً في كتاب طبقات الفقهاء؛ في ترجمة أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، **ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحاً،** فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب؛ وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفاً". ثم نقل اعتماد بعض فقهاء الشافعية لها.

   ولم أجده في ترجمة الدارقطني في مختصر طبقات الشافعية للنووي (رقم 240).

   قلت: ووافق السيوطيُّ فهم النووي (تدريب الراوي 1/88)، وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه.

   وبهذا يُردُّ على من زعم تصحيح الإمام **مسلم** للحديث بمثل عبارة أبي داود والدارقطني، وقد مضى نقل كلام الإمام مسلم في طريق عكرمة عن ابن عباس.

   والعجيب أن بعضهم نقل كلام الدارقطني من كتاب النووي وبتر شرحه للعبارة!

   وبناء على ضعف ووهاء (أصح طرق الحديث) التي حكم عليها هؤلاء الأئمة، فيمكن إضافتهم إلى مضعفي الحديث، والله أعلم.

   وسيأتي مناقشة من أثبت تصحيح الحديث عن **الخطيب، والسمعاني، والمنذري.**

   من قوَّى الحديث:

   **وقال** إسحاق بن راهويه **في مسائل الكوسج (3309): لا أرى بأساً أن يَستعمل صلاة التسبيح على ما (قد) جاءَ أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أمر العباسَ رضي الله عنه بذلك؛ لأنَّه يُروى من أوجه مرسلاً، وإنَّ بعضَهم قد أسنده، ويشدُّ بعضُهم بعضا، وقد ذكر فيه من الفضل ما ذكر.**

   **قلت: يُلاحظ أن ابن راهويه اعتبر الأصل المحفوظ في الحديث هو المرسل، وألمح إلى تضعيف المرفوعات، ثم قواها بمجموع هذه الطرق، وظاهر كلامه أن ذلك لكونها في الفضائل.**

   وذكره **ابن السَّكن** في سننه الصحاح المأثورة، كما في البدر المنير (4/236).

   وقال **أبوبكر الآجري** في كتاب النصيحة كما في الترجيح (40): هذا حديث صحيح.

   وقال **الحاكم** (1/319) بعد ذكر حديث إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة مرسلا: هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث، فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال، على أن إمام عصره في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان ووصله.

   وقال أيضا: ومما يُستدل به على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه ومواظبتهم عليه وتعليمهن الناس، منهم عبدالله بن المبارك رحمة الله عليه.

   وقال **البيهقي** في شعب الإيمان (2/507)**:** وكان عبدالله بن المبارك يفعلها، وتداولها الصالحون بعضهم من بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع.

   **وقال** الديلمي **في مسند الفردوس: صلاة التسبيح أشهر الصلوات وأصحها إسناداً. نقله ابن حجر في أماليه (كما في اللآلئ المصنوعة 2/43).**

   قال ابن ناصر الدين في الترجيح (42-43): وممن صحح الحديث المشار إليه آنفا **أبوموسى محمد بن أبي بكر المديني،** وصنف فيه مصنفا سماه: كتاب تصحيح حديث التسبيح من الحجج الواضحة والكلام الفصيح.

   وصححه **الضياء المقدسي** بإيراده في المختارة (11/326-329).

   وقال **ابن الصلاح** في الفتاوى (1/235 ورواه ابن حجر في أمالي الأذكار 78 عن ابن الصلاح مختصرا)**:** إن صلاة التسبيح سنة غير بدعة، وهي مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديثها حديث حسن معتمد معمول بمثله، ولا سيما في العبادات والفضائل.. والمنكر لها غير مصيب.

   وقال **المنذري** في الترغيب والترهيب (1/268): وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة وعن جماعة من الصحابة، وأمثلها حديث عكرمة هذا، وقد صححه جماعة، منهم: **الحافظ أبو بكر الآجري، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي،** رحمهم الله تعالى.. الخ.

   إلى أن قال المنذري (1/271): وقد وقع في صلاة التسبيح كلام طويل وخلاف منتشر؛ ذكرته في غير هذا الكتاب مبسوطا.

   قلت: وكأنه غير مختصر السنن أيضا، فقد مضى فيه تضعيف طرق الحديث، وقد يُفهم من نقوله هنا أنه يصححه، لكنه لم يصرِّح به، ولكن قال ابن حجر في الأمالي (77): أطلقتْ عليه الصحةَ أو الحُسن جماعةٌ من الأئمة، منهم **أبوداود** كما تقدم في الكلام على عكرمة، **وأبوبكر الآجري، وأبوبكر الخطيب، وأبوسعد السمعاني، وأبوموسى المديني، وأبوالحسن بن المفضل، والمنذري، وابن الصلاح**.

   قلت: ونقله السيوطي في جزئه، وفي اللآلئ (2/42-43) والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (3/480) كلاهما من أمالي ابن حجر، وعندهما زيادة، فقالا: "وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدم: **ابن منده** -وألف فيه كتابا- والآجري.. وابن الصلاح، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات، والسبكي، وآخرون".

   قلت: في نقل ابن حجر بعض التجوزات، فقد مضى تحرير كلام أبي داود، وأنه لم يصحح الحديث.

   أما المنذري فلم أقف له على تصريح بالتصحيح أو التحسين.

   وأما الخطيب لم يصرح به كذلك في جزئه، ولم ينقل أحدٌ قبل ابن حجر عن الخطيب التصحيح، وإنما أفرد الخطيب طرق الحديث بالتصنيف.

   وكذا أفرده السمعاني بالتصنيف، وفي النفس من وقوف ابن حجر على مصنف السمعاني، إذ لم يذكره في معاجمه ومقروءاته على شيوخه لا بالسماع ولا بالإجازة، بل لم ينقل منه ابن حجر ولا غيره ممن وقفنا على كلامهم في الحديث؛ لا نصا ولا عزوا أو تخريجا لبعض طرقه، حتى الذهبي إنما نقل خبر مصنف السمعاني ووصفه بأنه عشر طاقات بواسطة ابن النجار، الذي صرَّح بنقله لأسامي مصنفات السمعاني وحجمِها من خطه (السير 20/461)، بل نص التاج السبكي في الترشيح (كما في إتحاف السادة 3/483) أنه لم يقف على مصنف السمعاني، والسبكي متقدم على ابن حجر، وكل من سبقه ممن وقفتُ عليه لم ينص على تصحيح السمعاني، وعليه؛ فأرجح أن نسبة تصحيح الحديث للخطيب والسمعاني فيها نظر، وأخشى أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لابن منده، لاشتراكه في بعض القرائن مع مصنف السمعاني، وظني أنه تداخل على الحافظ بعض من خرَّج الحديث ومن صححه، ولا سيما وقد ظهر لي وجود بعض التجوزات في شيء من نقولاته هنا، بخلاف كتبه الأخرى التي تكلم فيها على الحديث، فهذه قرائن رجَّحتُ بمجموعها، والله أعلم بالصواب.

   وقال **النووي** في تهذيب الأسماء واللغات (3/136)**:** جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره.

   قلت: مضى تضعيف النووي لهذه الصلاة مفسَّراً في ثلاثة من كتبه المختصة بالحديث، فالتضعيف هو المعتمد عنه.

   وتعقب **المحب الطبري** في الأحكام (2/569-571) حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع، ومال إلى تقويته.

   وحسّنه **تقي الدين السبكي، وولده تاج الدين** في الترشيح لصلاة التسبيح، كما في الفتوحات الربانية (4/319 و321 وشرح الإحياء 3/481).

   وقال **العلائي** في النقد الصريح (3)**:** هو حديث حسن صحيح، رواه أبوداود وابن ماجه بسند جيد إلى ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقب ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع.

   وتعقب **الزركشي** ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وصحح حديث ابن عباس. نقل كلامه بطوله السيوطي في اللآلئ (2/44).

   وجوَّد **ابن الملقن** في البدر المنير (4/235 و241) طريق عكرمة عن ابن عباس، وتعقب حكم ابن الجوزي بالوضع.

   وقال **سراج الدين البلقيني** في التدريب (كما في اللآلئ 2/44): حديث صلاة التسبيح صحيح، وله طرق يشد بعضها بعضاً، فهي سنة ينبغي العمل بها.

   وردَّ **ابن ناصر الدين** حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع، وختم كتابه (74) بقوله:

   لا تَدَعها فإن فيها حديثا \*\*\* من وجوه مقاربا للصحيح

   والذي وَهَّن الحديث بوضعٍ \*\*\* قوله ذاهبٌ مع المرجوح

   وإن كان قد صرَّح أول كتابه أن الحديث من الضعيف المعمول به في الفضائل -على رأي من يرى ذلك- وأن جميع طرقه ضعيفة، والجمع بين القولين أنه إما يرى أن الحديث في أيسر مراتب الضعف، أو أنه ينجبر ويثبت بمجموع طرقه، والله أعلم.

   وقال **ابن حجر** في الأجوبة على أحاديث منتقدة في مشكاة المصابيح (3/1782)**:** الحق أنه في درجة الحسن لكثرة طرقه التي يقوي بها الطريق الأولى، والله أعلم.

   وقال في أمالي الأذكار (36) عن حديث ابن عباس: حديث حسن.

   وقال عنه أيضا في الخصال المكفرة (46): فهذا الإسناد من شرط الحسن، فإن له شواهد تقويه.

   وحسَّنه كذلك في النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/848 و850)، وقد صنف ابن حجر جزءا مفردا في تخريج الحديث، انفصل فيه إلى ثبوته.

   وقد مضى تضعيف ابن حجر للحديث مفسَّراً في التلخيص الحبير، بيد أن تقويته هي المعتمدة عنده، لأنه ألَّف الأجوبة قبل وفاته بأقل من عامين، وهو من آخر كتبه، أما التلخيص الحبير فمتقدم.

   وصححه **السيوطي** في جزئه: التصحيح لحديث صلاة التسبيح.

   **وصححه قومٌ بعدهم،** وغالب كلامهم نقلٌ ومتابعة لمن صححه دون تحرير، ومن أبرز من صححه وتوسع فيه من المتأخرين: **ابن علان** في الفتوحات الربانية (4/304-322)، **ومحمد مرتضى الزبيدي** في إتحاف السادة المتقين (3/473-483)، **وأبوالحسنات اللكنوي** في الآثار المرفوعة (123-143)، **والألباني** في عدد من كتبه، منها صحيح أبي داود الكبير (5/40-45).

   وهنا تنبيهات تتعلق بمن صححه، ولا سيما المتأخرين منهم:

   الأولى: يلاحظ أن كثيرا ممن قواه نص على أن ذلك بمجموع طرقه، ولأنها في الفضائل، ولعل بعضهم اغترَّ بكثرة طرقه، وإلا فقد تبيَّن عبر التدقيق في حالها وعللها أنها لا تصلح للتقوية.

   الثانية: استشهد بعضهم على تقوية الحديث بذكر متأخري الفقهاء -ولا سيما الشافعية- للصلاة في مصنفاتهم ساكتين عنها، وفي هذا ما فيه! فإن بعضهم استحبَّها لكونها في الترغيب في فضائل الأعمال، وبعضهم ليس من أهل المعرفة والنقد في الحديث.

   الثالث: يلاحظ أن غالب من صححها ممن غلب عليه منهج الفقهاء في الحكم على الحديث، أما أئمة الحديث النقاد ومن سار على نهجهم في الصناعة الحديثية فصرّحوا بإعلال الحديث من جميع طرقه.

   الرابع والأخير: أن عدداً من أكابر من نُقل عنه التصحيح اختلف قوله في الحديث -كالنووي وابن حجر- أو أن في كلامه ترددا ظاهرا –كالمنذري وابن ناصر الدين.

   **ذكر من أفرد الحديث بالتصنيف:**

   أفرد الحديث جماعة من الحفاظ، منهم:

   **الدارقطني:** واستوعب مصنفه ابن ناصر الدين في الترجيح، وبنى عليه كتابه، وقد حققتُه.

   **وابن منده:** قاله ابن حجر في أماليه (كما في اللآلئ 2/42).

   **والخطيب:** واستوعب طرقه ابن طولون في الترشيح، وبنى عليه كتابه، وقد حققته كذلك.

   **وأبوسعد السمعاني:** تقدم العزو إليه ووصفه، وقول التاج السبكي إنه لم يقف عليه.

   **وأبوموسى المديني:** تقدم كلام ابن ناصر الدين عنه.

   **والذهبي:** نقل ابن تغري بردي وغيره أنه أفرد صلاة التسبيح بجزء. وانظر كتاب: الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام لبشار عواد (152).

   **وابن كثير:** أفرد لهذه الصلاة جزءاً في كتابه الأحكام، كما قال في جامع المسانيد (9/513).

   **والتاج السبكي:** نقل ابن حجر والزبيدي من كتابه، وسماه الأخير في إتحاف السادة المتقين (3/481): الترشيح لصلاة التسبيح.

   **والمنبجي الحنبلي:** وقد أخبرني أحد الإخوة أنه حقق رسالته.

   **وابن ناصر الدين:** واسم كتابه الترجيح لحديث صلاة التسبيح، وطبع طبعة سقيمة، وقد حققتُه.

   **وابن حجر:** نص على ذلك في أجوبته على أحاديث منتقدة في المصابيح (3/1782).

   **والسيوطي:** واسم كتابه: التصحيح لصلاة التسبيح، وقد حققتُه.

   **وابن طولون:** واسم كتابه: الترشيح لبيان صلاة التسبيح، وهو مطبوع، وللتنبيه فقد قال محمود سعيد ممدوح في مقدمة تحقيقه للترجيح (ص15): "اطلعت على صورة منه.. ولم يزد على اختصار جزء الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي دون العزو إليه أو حتى ذكر اسمه"..الخ.

   كذا قال! وفيه بضع كذبات صريحة (في سطر واحد)! فقد بنى ابن طولون مصنفه على جزء الخطيب بشكل رئيس، خلافا لابن ناصر الدين الذي بناه على مصنف الدارقطني، ثم قد نص ابن طولون على النقل من ابن ناصر الدين فعلاً، وذكر اسم كتابه!! انظر مثلا (ص34 و63)، وكتاب ابن طولون أكبر حجماً من جزء ابن ناصر الدين، وله فيه زوائد عليه، فكيف يكون مختصراً منه؟ فكيف ينص على اطلاعه ومقارنته ثم يكون حال كلامه ما سبق! ولا يُستغرب ذلك على شخص روّج للكذب والوضع على النبي صلى الله عليه وسلم عبر الجزء المفقود المزعوم من مصنف عبد الرزاق، وكذب عمدا ونافق في سبيله، كما هو مبين في موضعه، ومنه ردي المطبوع عليه.

   **هذا؛ وأفرد الحديث من المتأخرين والمعاصرين غير واحد:** أبرزهم وأوسعهم جاسم الفهيد الدوسري في كتابه التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح، وهو مطبوع.

   **خلاصة الحكم على الحديث:**

   أنه معلولٌ واهٍ من جميع طرقه، ولا تصلح للاعتبار، ومتن الحديث منكر، والله أعلم بالصواب. [↑](#footnote-ref-3)